جامعة المنصورة
كليـة الآداب

مؤشرات التمييز بين الجنسين من منظور النوع الاجتماعي في الأسرة المصرية
دراسة ميدانية مقارنة

إعـداد

د / رشا السيد حموده
مدرس علم الاجتماع
قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثانى و الستون – يناير ٢٠١٨

مؤشرات التمييز بين الجنسين من منظور النوع الاجتماعي في الأسرة المصرية دراسة ميدانية مقارنة

د/ رشا السيد حموده

ملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع التمييز بين الجنسين في الأسرة المصرية، وهو أحد الموضوعات التي احتلت أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة في الدراسات المعنية بالشأن النسوي، وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات دارت في مجملها حول أهم مؤشرات التمييز بين الجنسين في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ لرصد مؤشرات التمييز بين الجنسين، حيث قامت بتطويع المسح من خلال دراسة ميدانية طبقتها علي عينة عمدية بلغ حجمها ٢٥٠ مفردة، تم سحبها من مجتمعين؛ الأول يمثل الريف وهي قرية منية سندوب التابعة إداريا لمدينة المنصورة، والثاني هو مدينة المنصورة (ممثلة لعينة الحضر).

وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها:

١- أن هناك ثلاثة عشر مؤشرا اجتماعيا دالا على التفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع البحث، من بين هذه المؤشرات حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع، وهو ما يعني أن أكثر من ٦١% من إجمالي المؤشرات كانت فاعلة وتشير إلى أن ثمة ممارسات حقيقية للتفرقة بين الجنسين في مجتمع البحث.

٢- أن هناك عشر مؤشرات اقتصادية للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، من بين المؤشرات العشرة حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على وزن نسبي مرتفع، وهو ما يعني أن أكثر من ٨٠% من إجمالي المؤشرات كانت فاعلة، وتشير إلى أن ثمة ممارسات حقيقية للتفرقة بين الجنسين (اقتصاديا) في مجتمع البحث.

٣- أن هناك أحد عشر مؤشرا ثقافيا للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، من بين هذه المؤشرات الأحد عشر، هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع.

الكلمات المفتاحية: التمييز بين الجنسين، النوع الاجتماعي، المجتمع الأبوي، المرأة المصرية.

مقدمة:

شهدت الساحة الفكرية المصرية على طوال الفترة الممتدة من منتصف القرن العشرين نشاطا متزايدا فيما يتعلق بقضايا المرأة، كانت البداية تصاعد الخطاب المطالب بتحرير المرأة، خاصة بعد صدور كتاب قاسم أمين بذات العنوان، ولم يكن صدور هذا الكتاب إلا بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل ثورة فكرية نسوية، بل سبق ذلك الكثير من الإرهاصات التي أنذرت بأن ثمة تحولاً بات وشيكا على الساحة الفكرية فيما يتعلق بقضايا المرأة.

ومثَّل خروج النساء في ثورة ١٩١٩ جنبا إلى جنبا مع الرجال، مؤشرا واضحا على أن ثم الكثير من التحولات التي ستصيب أوضاع المرأة الاجتماعية خلال العقود القادمة، وقد كان.

وإذا كنا نبحث عن الجذور التي مهدت لهذا التحول، فإن البحث سيقودنا بكل تأكيد إلى بواكير الفكر النسوي في مصر النهضة، عبر كتابات

الطهطاوي في المرشد الأمين ومرورا بطه حسين وليس انتهاء برائدات الحركة النسوية في النصف الأول من القرن العشرين.

يمكننا هنا القول بأن ثمة خطاباً قد تشكل حول المرأة منذ بداية القرن التاسع عشر، إلا أن هذا الخطاب شهد حالة من الاكتمال أو الصراع مع الربع الأول من القرن العشرين، وبدأت الساحة الفكرية تشهد الكثير من الدعوات التي تصب تجاه التوسع في التجسيدات المعرفية لمفهوم حرية المرأة، حيث اتسع المفهوم؛ ليشمل إلى جانب (حرية الملبس) حريتها في الخروج والتعليم والعمل.

ناقش المعنيون بقضايا المرأة في خطابات متناقضة قضايا النساء في مصر، وتحول الأمر إلى ما يشبه الخطابات المتصارعة التي تأتي على طرفي النقيض (من ينتصر للمرأة ومن ثم لحرياتها، ومن يرى في تلك الدعاوي نكوصاً وامتهاناً وامتهان للمرأة وتشبها للغرب السافر).

طالب قاسم أمين بحرية المرأة في سفورها، وطالبت النسويات الأول بمزيد من الحريات والحقوق (أمين، ١٩٧٠) وبدأت المطالبات النسوية تأتي بثمارها تباعا، فبدأت النساء تعرف طريقها للمؤسسات التعليمية المختلفة وصولا إلى الجامعة، وبدأت المرأة تحقق المزيد من النجاحات في ميدان العمل، واصبح ثمة تيار نسوي يعبر عن أوضاع وطموحات وحقوق المرأة المصرية، وخرجت المرأة المصرية لتعبر عن قضاياها في مختلف المحافل المحلية منها والدولية.

ولم يكد منتصف القرن العشرين ينتهي، إلا وقد حققت المرأة المصرية نجاحات في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بل والسياسية، وعلى الرغم من ذلك ظلت هناك الكثير من القضايا تراوح في مكانها دون أن تحقق أي نوع من التغير، نستطيع القول بأن ثمة قضايا ظل المجتمع المصري يعيد إنتاجها فيما يتعلق بالمرأة، وبدا الأمر وكأن هناك ما يشبه حالة من التكرار العصي على الفهم للعديد من القضايا التي بدت وكأنها عالقة منذ تفجر الحديث عن قضايا المرأة وحريتها وحقوقها مع بداية القرن العشرين.

فالمتابع للنقاش والحوار الفكري المرتبط بقضايا المصرية، ونحن على وشك الانتهاء من الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، يعثر على امتدادات لقضايا تمتد جذورها إلى التاريخ السابق (بداية القرن العشرين). إذن ثمة حالة من عدم الحسم للكثير من قضايا المرأة المصرية، هذا على الرغم مما حققته المرأة من نجاحات ملموسة في كافة مناحي الحياة، وهو الأمر الذي يدفع إلى طرح الكثير من التساؤلات حول الأسباب المسؤولة عن هذا التكرار والامتدادات اللامحسومة لقضايا المرأة في المجتمع المصري؟

وقد رصدت بعض الدراسات الحديثة المعنية بالمرأة هذا النوع من الاستمرار لقضايا المرأة، ففي دراسة حديثة لماهر الضبع (٢٠١٧) أشار إلى أن ثمة تكرارية للكثير من قضايا المرأة في الواقع العربي، وأرجع تلك التكرارية إلى أنه ثمة استمرارية لذات الظروف التي أنتجت تلك القضايا، وكان تلك الاستمرارية تكمن في بقاء الواقع الاجتماعي

المسؤول عن تشكلها في الأصل، ووصف الضبع هذه الحالة بإعادة انتاج السياقات المسئولة عن تشكل العقل النسوي عبر الأسرة، والتي نظر إليها بوصفها المسؤول الأول عن تشكل العقل النسوي في المجتمع المصري، ومن ثم المسئولة عن تلك الاستمرارية التي تصف بعض قضايا النسوية المصرية.(الضبع، ٢٠١٧)

وقد تأثر الضبع في دراسته بما سبق وأشار إليه الكثير من الباحثين والمفكرين العرب حول دور الأسرة والعائلة والسياقات الاجتماعية في إعادة إنتاج أوضاع المرأة التقليدية، يأتي في مقدمة هؤلاء الباحثين كل من حليم بركات في كتابه (المجتمع العربي المعاصر)، وهشام شرابي في كتابه مقدمات لدراسة المجتمع العربي (١٩٩١) وأيضا كتابه المجتمع الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي(٢٠٠٠)، وسامية الساعاتي في دراستها المرأة والمجتمع المعاصر (٢٠٠٧).

لقد أجمع هؤلاء جميعا على أن العائلة العربية أو الأسرة هي المسئولة بشكل أساسي على إعادة إنتاج أوضاع المرأة في المجتمعات العربية بوجه عام ومن بينها المجتمع المصري. وهنا نطرح سؤالاً على درجة كبيرة من الأهمية، أي من قضايا المرأة التي ينطبق عليها القول السابق فيما يتعلق بالاستمرارية وإعادة الإنتاج؟ الإجابة على هذا السؤال تتمثل في "التمييز بين الجنسين"، فقضية التمييز بين الذكور والإناث تعد حقيقة واحدة من أبرز القضايا التي تعطي لنا مثالا واضحا على ديمومة أوضاع المرأة المصرية، والسؤال هنا أبعد كل تلك التطورات التي طالت أوضاع المرأة في المجتمع المصري، أبعد كل تلك النجاحات التي حققتها المرأة في مجال التعليم والاقتصاد والسياسية، أبعد كل ذلك ما زالت المرأة في المجتمع المصري تعاني من حالة تمييز في مقارنتها بالرجل؟.

الإجابة على هذا السؤال تمثل محور الدراسة الراهنة، والتي ستحاول الباحثة خلالها إخضاع فرضية التمييز بين الجنسين في الأسرة المصرية للتحقق، وذلك عبر دراسة ميدانية تحاول من خلالها رصد المؤشرات الامبريقية التي يمكن أن تدلل على صدق أو عدم صدق فرضية التمييز بين الجنسين.

أولا- مبررات الدراسة وأهميتها:

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات هي:

١- ما أكدته التقارير الدولية من احتلال مصر لمرتبة متأخرة للغاية، فيما يتعلق بمعامل المساواة بين الجنسين في كل من التعليم والدخل، حيث جاءت في الترتيب (١١٢) في الوقت الذي احتلت فيه بلدان عربية مراتب متقدمة منها: قطر (الترتيب ٣٦)،الإمارات (٤١)، البحرين (٤٨) الكويت (٥٤)،، لبنان (٧٢).(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١٣،١٥٦-١٥٨)

٢- ٢- الإلحاح الشديد من قبل المعنيين بقضايا المرأة من الباحثين وعبر مختلف وسائل الإعلام التقليدي منها، والافتراضي على استمرارية وأهمية قضية التمييز بين الجنسين

فـي المجتمـع المصـري، حيـث عُـدت هـذه المشكلة من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة المصرية(العجاتي وسناري، ٢٠١٢، ٦)، فضـلا عـن وجـود فجـوة كبيـرة فـي قطاعات بعينها مثل التعليم (Ali et all, 2011)، إضافة إلى ذلك ربطت التقارير قضية المساواة بين الجنسين، وبين تحقيق التنمية وخاصة في مصر (Khattab, 2010,25)، وأكد تقرير المركز المصري لحقوق المرأة على أن ثمة الكثير من صور عدم المساواة والتمييز ضد المرأة في مصر فـي كافـة القطاعـات الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة والسياسـية. (Egyptian Center for Women's Rights,2014).

٣-مـا خلصـت إليـه بعـض الدراسـات السـابقة سواء على المستوى المصري (دراسة ماهر الضـبع) أم العربـي (دراسـة حلـيم بركـات وهشـام شـرابي وعـزة شـرارة بيضـون) ، مـن أن ثمة استمرارية بسطوة الأسرة في تشكيل المكانـة الاجتماعيـة للمـرأة واسـتمرارية الهيمنـة الذكوريـة، ومـا يلحـق بـذلك مـن تأسـيس واسـتمرارية التمييـز بـين الجنسـين داخل الأسرة.

٤-تعد هذه الدراسة إسهاماً من قبل الباحثة فـي الحـوار والاهتمـام المتزايـد بقضـايا التمييـز بـين الجنسـين فـي الوقـت الـراهن، وهـو أمـر يتطلـب إقـدام البـاحثين الاجتماعيين على إيلاء مثل هذا النوع من القضايا للاهتمام وإخضاعه للبحث والدراسة.

٥-ان النتائج التي ستخلص إليها هذه الدراسة يمكن أن تكون غاية في الأهمية، بالنسبة للعديد من المؤسسات المعنية بقضايا المرأة مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة، وأيضا بالنسبة لصانعي السياسات الاجتماعية الخاصة بالنساء في المجتمع المصري، من حيث تحقيق نوع من الإضاءة المؤسسة على الدراسة العلمية، فيما يتعلق بقضية التمييز بين الجنسين، والتحقق من الفرضية التي تؤكد على ذلك.

ثانيا- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

وصفت الأسرة العربية بنعوت كثيرة من قبل البـاحثين والمفكـرين الغـربيين والعـرب، وهـو مـا أوضحه حليم بركات حيث أشار إلى أن الباحثين الغـربيين والعـرب اعتـادوا علـى وصـف الأسـرة العربية، بأنها ممتدة وأبوية وأنها تنزع نحو تفضيل الـزواج بين الأقارب وتسمح بتعدد الزوجات، أما هو فيصفها بأنها في الأساس

١-وحدة اجتماعية إنتاجية تشكل نواة ومركزا للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم على التعاون والالتزام المتبادل والمودة.

٢- وأبويـة مـن حيـث تمركـز السـلطة والمسئوليات ومن حيث الانتساب.

٣- وهرمية على أساس الجنس والعمر.

٤- ممتدة.(بركات، ١٩٨٤، ١٧٤- ١٧٥) .

فالعائلة العربية إذن هي عائلة أبوية وتتصف بالبنية الهرمية المستندة إلى الثقافة الذكورية، والتي تقوم بدورها في الإعلاء من شأن الرجل وقيم

الرجولة (الساعاتي، ٢٠٠٧، ٣١١)، وفي هذه العائلة يحتل الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر. وعلى الرغم من التطورات التي طالت بنية المجتمعات العربية ومن ثم طالت العائلة والأسرة، فإن تلك التطورات لم تغير من الوضع السابق شيئاً، فالأب لا يزال يحتل مركز السلطة والمسئولية ويتمتع بمكانة خاصة، وينتسب الأولاد إلى العائلة فيحملون اسمه دون اسم عائلة الأم، وتقيم الأسرة في حمى أهل الزوج . تتمثل السلطة _على الأقل رمزيا ومبدئيا_ بالأب فيمارسها عادة من فوق ومن بعيد تجاه جميع أفراد الأسرة بمن في ذلك الزوجة، فيتوقع منهم الطاعة والاحترام والامتثال وعدم مناقشة فيما يراه مناسبا، وهو حريص، خاصة، ألا يسمح لأحد أفراد الأسرة أن يتدخل في حياته، أنه رأس العائلة وسيدها، يملي أوامره وإرشاداته، دون أن يتوقع من أفراد أسرته نصائح هو بغني عنها، وخاصة إذا ما تعلقت بتصرفاته هو .(بركات،١٩٨٤، ١٧٩)

في ضوء ذلك يمكن القول بأن العائلة أو الأسرة في المجتمعات العربية تمارس دورها المحوري في تشكيل مكانة كل من الذكر والأنثى، وربما تعود تلك السطوة التي تتمتع بها العائلة أو الأسرة كما يقول هشام شرابي "إن العائلة مؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيس بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل إلى حد كبير من خلال العائلة وتقوي بواسطتها (شرابي، ١٩٨٠، ٢٨).

إذن فالعائلة أو الأسرة العربية هي أسرة ذات طابع ذكوري أو أبوي، ويحتل فيها الذكور المرتبة الأولى مقارنة بالإناث، وتلك الأبوية تعكس من وجهة نظر بركات دونية النساء والصغار، ويري أنه ينبغي فهم تلك الصفات في إطار دور العائلة كوحدة اجتماعية اقتصادية، يتولى فيها الأب دور المنتج والمالك، وتُعَد بقية أفراد العائلة عيالا، فقد احتل الأب مركز السلطة والمسئولية نتيجة لانقسام العالم إلى عالمين؛ عالم يكافح فيه الرجال في سبيل تأمين الرزق، وعالم خاص داخل البيت تمارس فيه النساء المهمات المنزلية، من إنجاب وطهي وتنشئة الأطفال، وكما حُرّم العالم العام على النساء، عُد من العيب على الرجال أن يمكثوا في عالم البيت الخاص طويلا أثناء العمل أو بعده. (بركات، ١٩٨٤، ١٧٩)

ورغم ما منيت به المجتمعات العربية من تحولات وتطورات خلال العقود الأخيرة، فإن ثمة ديمومة يتمتع بها هذا النظام الأبوي، وفي ذلك يقول بركات: "إن النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع، وقيام العائلة النووية، وعمل المرأة لقاء اجر وانتشار العلم والهجرة، وقد تجاوزنا إلى حد بعيد، تلك العصبية العائلية التقليدية التي أكدت على أن غضب الأب من غضب الرب، وأن طاعته واجب مطلق، ولكن دور الأب لا يزال يقترن بالطاعة والعقاب والسلطة والحزم، ومع أن هناك تصادما بين الجيل الطالع وآبائهم، ومزيداً من المطالبة

بـالاعتراف بحقـوق المسـاواة والمشـاركة، إلا أن الصورة الغالبة حتى في المجتمعات العربية التي حققت تقدما ملموسا في ها المجال كتونس والبنان، لا تزال من النوع الأبوي، إلى يتميز بسلطة الأب المطلقة، وخضوع الأم مع تأثيرها الخفي، والدور المميز للأخ الأكبر وأخيرا بمكانة البنـــات الأقـــل شـــأنا بالنســـبة للصـــبيان. (بركات،١٩٨٤، ١٨١).

ومع أن العائلة لم تعد وحدة إنتاج ذات اكتفاء ذاتي، عندما كان جميع أفراد العائلة يعملون تحت إمرة الأب كرب الأسرة ورب العمل، لا تزال مسألة تحرر المرأة والأبناء والبنات من سلطوية الأب قائمة وأكثر إلحاحا، لا يزال النظام الأبوي راسخا في البادية والقرية والمدينة، وما نشهده من نزوع نحو المشاركة، فإن ذلك يكاد ينحصر في أوساط البرجوازية الصغيرة والجماعات الهامشية. (بركات، ١٩٨٤، ١٨١ – ١٨٢)

من هذه الإشارات وغيرها الكثير التي وردت في دراسات هشام شرابي (١٩٨٠) وعزة شرارة بيضون (٢٠٠٧) وإبراهيم الحيدري (٢٠٠٣) يتبين لنا أن ثمة منحى فكرياً يؤكد على أن التمييز بين الجنسين في العائلة أو الأسرة العربية أمر يشبه الحتمية؟ والسؤال هنا: إلى أي مدى تصدق تلك المقولات المرتبطة بالبنية الهرمية الذكورية للعائلة والأسرة العربية والتعاطي معها بوصفها المرتكز الأساسي للتمييز التي يقيمها المجتمع بين الذكر والأنثى؟

يمثل هذا السؤال المحور الرئيس الذي تدور حوله دراستنا الراهنة، ويستلزم التحديد المنهجي لمشكلة البحث أن نصيغ هذا المحور على هيئة سؤال رئيس تحاول الباحثة الإجابة عليه، وهو ما مؤشـرات التمييـز بـين الجنسـين فـي الأسـرة المصرية؟

سيمثل هذا السؤال الموجه الأساسي الذي سيقود الباحثة في دراستها تلك، ويعززه مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تمثل الإطار الذي ستتحرك من خلاله الباحثة في دراستها الميدانية:

١- هل ثمة مؤشرات اجتماعية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة؟
٢- هل ثمة مؤشرات اقتصادية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة؟
٣- هل ثمة مؤشرات ثقافية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة؟
٤- ما أهم المتغيرات الفاعلة في تحديد طبيعة مؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة؟

ثالثا -أهداف الدراسة:

سعت الدراسة نحو تحقيق هدف رئيس هو رصد أهم مؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.

ويندرج تحت الهدف العام عدد من الأهداف الفرعية هي:

١- رصد أهم المؤشرات الاجتماعية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.
٢- رصد أهم المؤشرات الاقتصادية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.

٣- رصد أهم المؤشرات الثقافية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.

٤- التعرف على دور المتغيرات الوسيطة (النوع، السن، المستوى التعليمي، منطقة السكن، مستوى المعيشة) في تحديد طبيعة مؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.

رابعا -فروض الدراسة:

إن الفرضية الرئيسية هي تعزز ممارسات الأسر في مجتمع الدراسة من التمييز بين الجنسين وفقا لمنظور النوع الاجتماعي.

الفروض الفرعية:

١- تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعزز من التمييز بين الجنسين على المستوى الاجتماعي.

٢- تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعزز من التمييز بين الجنسين على المستوى الاقتصادي.

٣- تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعزز من التمييز بين الجنسين على المستوى الثقافي.

٤- هناك فروق في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة، تعود إلى منطقة السكن (ريف حضر).

٥- هناك فروق في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة، تعود إلى النوع (ذكور/إناث).

٦- هناك تباين في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة، تعود إلى المستوى التعليمي.

٧- هناك تباين في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة، تعود إلى مستوى الدخل.

خامسا - الإطار النظري للدراسة:

١- مفهومي التمييز/ المساواة بين الجنسين Discrimination/Gender Equality

حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التمييز، وكذلك المادة الثانية في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على أثر شيوع مبدأ المساواة في الحقول عالميا، وتوالت قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتحسين أوضاع المرأة، حيث اعتمدت عام ١٩٥٤ أول صك قانوني يعالج على سبيل الحصر حقوق المرأة، وهو اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وتنص على أنه من حق المرأة أن تقوم بشروط مساوية للرجل بالتصويت بجمع الانتخابات وشغل المناصب العامة وممارسة جميع المهام العامة التي يحددها القانون الوطني، وفي عام ١٩٥٧ اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، التي تنص على أنه لا يمكن تغيير جنسية المرأة تلقائية بإبرام عقد الزواج أو بإنهاء الزواج أو بتغيير جنسية الزوج أثناء الزواج، وفي عام ١٩٦٠ كانت اتفاقية اليونسكو للقضاء على التمييز في التعليم واتفاقية تتعلق بمسائل العمل والتوظيف، وبعدها أتت اتفاقية

الرضـا بـالزواج والحـد الأدنـى لسـن الـزواج وتسـجيل عقـود الـزواج لعـام ١٩٦٣. (كامل، ٢٠١٢، ١٩)

وقد سبق هذا الإعلان عدة محاولات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين خاصة في مجال العمل منذ عام ١٩١٩، على النحو الذي أدرجه دستور منظمة العمل الدولية، وكان أول اتفاق عالمي بشأن المساواة بين الجنسين في الأجور وضع عام ١٩٥١، حيث عقدت الاتفاقية رقم ١٠٠ بعد الحرب العالمية الثانية؛ مما سمح للنساء بتولي المناصب العليا خلال الحرب، وقد وافقت معظم الدول العربية ومنها مصر على تلك الاتفاقية باستثناء البحرين والكويت وعمان وقطر، وذلك ضمن الاتفاق رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨، والذي نص على حظر أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل على أساس عدة أسباب منها الجنس، وحظي القرار بتأييد أكثر من٩٠% من الدول الأعضاء في المنظمة. (Mohamed,2015,3)

وتعد الاتفاقية الدولية المتعلقة بمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الوثيقة الأكثر أهمية في الحديث عن التمييز ضد المرأة، ففي الجزء الأول (المادة ١) عرفت الاتفاقية مصطلح التمييز ضد المرأة بأنه "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة، على أساس تساوي الرجل والمرأة، بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو إبطال الاعتراف للمرأة بهذه الحقوق أو تمتعها بها وممارستها لها، بغض النظر عن حالتها الزواجية". (الأمم المتحدة، ١٩٧٩، ٦)

وقد علق تقرير أصدره مركز حقوق السكن والإخلاء والحركة الدولية لمراقبة حقوق المرأة (إيوراو) بأن هذه الاتفاقية عملت على ربط كافة أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة بعضها ببعض، موضحا أن التمييز في ميدان من ميادين الحياة ضد المرأة، يمكن أن يؤدي ويؤيد التمييز في مجالات أخرى. (مركز حقوق السكن والإخلاء، ٢٠١٠)

وتشير وثيقة صادر عن الأمم المتحدة إلى أن المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق، يجب أن تفهم من جميع جوانبها والضمانات المتعلقة بعد التمييز والمساواة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، تنص على المساواة قانونا وفعلا على السواء، وأكدت الوثيقة على أن المساواة بين الرجل والمرأة لن تتحقق ببساطة من خلال سن القوانين أو اعتماد سياسات تبدو في ظاهرها محايدة من حيث نوع الجنس، فينبغي على الدولة عند تطبيق هذه القوانين أن تضع في الاعتبار أن مثل هذه القوانين والسياسات والممارسات قد لا تعالج عدم المساواة بين الرجل والمرأة، بل قد تؤدي إلى استمرارها؛ لأنها لا تأخذ في الحسبان أوجه التفاوت القائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولاسيما تلك التي تعاني منها المرأة.(الأمم المتحدة، مايو ٢٠٠٥، ٣)

وأوضح التقرير الدولي لتنظيم الأسرة أن المساواة بين الجنسين تعني المساواة في الفرص بين النساء والرجال والخناث والمتحولين جنسيا لإعطائهم حقوقهم وتفعيل إمكاناتهم كاملة وهي تتطلع إلى التخلص من صور الظلم في النظم الهيكلية وأنماط السلوك الأعراف الاجتماعي؛ مما يؤدي إلى التغيير الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة. (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ٢٠١٥، ١٢)

كما أشار تقرير صادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة إلى أن المساواة بين الجنسين هي حالة يتمتع فيها النساء والرجال بالحقوق والفرص والاستحقاقات على قدم المساواة . (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٥، ٤)

والحقيقة أن قضية المساواة بين الجنسين ما زالت تستحوذ على اهتمام وعناية كافة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، وقد توج هذا الاهتمام بصدور تقرير غاية في الأهمية عام (٢٠١٠) بعنوان "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التعاون الإنمائي" تضمن هذا التقرير أكثر من خمسين ورقة عمل ناقشت مختلف قضايا المساواة بين الجنسين في عديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. أوضح فرانسيس ستيوارت Stewart أن المساواة بين الجنسين في الوقت الراهن تمثل حجر الزاوية في أي حديث للتنمية المستدامة، مؤكد على أنه رغم التقدم الحادث في هذا المجال فإنه ما زالت هناك الكثير من الفجوات التي تقف عثرة في طريق تحقيق المساواة الشاملة بين الجنسين (Stewart, 2010,31)

كما أكدت كارلا كوبيل Koppell في ذات التقرير على أن المساواة بين الجنسين تعد أحد أهم المتطلبات الأساسية خاصة في البلدان التي تعاني من ظروف اقتصادية متعثرة، ففي مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسية تصبح المساواة يبن الجنسين الآلية الأكثر نجاحات في مضان تمكين ناجح للمرأة، بما يعززمن فرص نجاح اي محاولات تنموية. (Koppell,2010,55)

ولا تقتصر عملية تحقيق المساواة بالنسبة لهذا التقرير على الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، بل تمتد إلى الحياة السياسية، وهذا ما أوضحته ليما غبوي في ورقتها عن النساء والتغير، حيث أكدت على أن كافة المواثيق الدولية تضمنت ما يعزز من المساواة بين الجنسين، ولكن الأمر لا يتوقف فقط عند ما تنادي به المواثيق، بل إن التجارب الواقعية هي التي تقرر إلى أي مدى تتمكن النساء من حيازة المساواة.(Gbowee, 2010, 59)

إن قضية المساواة بين الجنسين هي قضية ذات طابع جوهري خاصة في البلدان النامية، التي تعاني من أشكال مختلفة من الاضطرابات والمشكلات السياسية والاقتصادية، وهذا ما أكد عليه السيد بانكي مون الأمين العام للأمم المتحدة في حدث خاص حول العمل الخيري، ودوره في تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية

والاجتماعية في دولة بوروندي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هذا الحديث، ودعت إليه أكثر من ٥٠٠ ممثل عن القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، فضلا عن مشاركة العديد من الهيئات الحكومية والأوساط الأكاديمية، وأكد الأمين العام على أن المرأة تمثل النسيج الذي يحمي المجتمع من التفسخ والانهيار، ومن ثم وجب العمل وبجدية على تحقيق كافة السبل التي تعزز المساواة بين الجنسين، وأكد على أن جميع الأطراف المعنية من مؤسسات حكومية وأهلية محلية ودولية، يجب أن يتحمل المسؤولية والعمل جنبا إلى جنب، لأجل إحراز مزيداً من التقديم في انهاء العنف والتمييز ضد النساء وتعزيز قدراتهن الاقتصادية لأجل التمكين. (Davis, 2010, 79-80)

وقد استخدم الباحثون مترادفات متنوعة لاصطلاح التمييز بين الجنسين، منها مثلا التنميط الجنسي، حيث أشار موسى (١٩٩٠) إليه بوصفه زمرة من الأفعال المميزة لأحد الجنسين دون الآخر، ويعرف بأنه اكتساب السلوك المرتبط بالأدوار الجنسية الذكرية أو بالأدوار الجنسية الأنثوية في مرحل النمو المختلفة، وهو مجموعة المعتقدات أواجه النشاط التي تحكم الحضارة، والتي ينشأ الطفل عليها، بأنها مناسبة لجنسه أو غير مناسبة. (موسى، ١٩٩٠، ١٤)

ونظر غازي للتمييز بين الجنسين بوصفه يشير إلى مجموعة الممارسات الأيديولوجية التي يتم التعامل مع الفرد وفقها من خلال جنسه، وتنتهي باكتساب السلوك المرتبط بالدور الجنسي الذكري والدور الجنسي الأنثوي في مراحل مختلفة أثناء فترة النمو. (غازي، ٢٠٠١، ٢٥)

وأكدت الساعاتي على أن التمييز ضد المرأة هو أي نيل من إنسانيتها أو التمييز ضدها أو تقييدها أواستبعادها أو المساس بحقوقها الشخصية والاجتماعية والنفسية والثقافية والسياسية والمدنية على أساس النوع. (الساعاتي، ٢٠٠٧، ٣١١)

والإشارات إلى ارتباط التمييز بين الجنسين بعوامل مجتمعية في الدراسات والتقارير أكثر من أن تحصى في هذا المجال، ونود هنا فقط التنويه إلى بعض تلك الإشارات؛ لما فيها من دلالات مهمة في سياق تحليل العوامل المسؤولة عن تشكيل واستمرارحالة التمييز بين الجنسين:

- يعد التمييز بين الجنسين أحد أهم المكونات التي تسم الثقافات التقليدية في مختلف أنحاء العالم. (Pujar,2016)
- إن التمييز بين الجنسين حالة لا تقتصر فقط على البلدان الفقيرة، ففي إسبانيا على سبيل المثال ما زالت النساء تعاني من مشكلات الوصول إلى المناصب القيادية العليا في سوق العمل. (López-Ibor et lall,2015)
- تعني المساواة بين الجنسين أن لكل من الرجل والمرأة، حقوقاً وفرصاً متساوية بصرف النظر عن نوع الجنس. ويشير أيضا إلى أن جميع الناس (رجالا ونساء) يجب أن يكون لهم الحق المتساوي في تنمية قدراتهم الشخصية وحرية الاختيار. ولا تميز الدولة أو المجتمع بين

الرجل والمرأة على أساس نوع الجنس. (Mizanur Rahman,2013)

- يشكل المجال الاقتصادي أحد أهم القطاعات المجتمعية التي تظهر فيها حالات التمييز بين الجنسين، غير أن ذلك يجب ألا يصرفنا عن حقيقة وجود مجالات مجتمعية أخرى تظهر فيها حالات التمييز بشكل فج، مثل استبعاد الإناث من المناصب الإدارية العليا والتفاوت في فرص التعليم. (Volart,2009)

التمييز بين الجنسين إجرائيا:

في ضوء الإسهامات السابقة التي قدمت في تعريف كل من التمييز/المساواة بين الجنسين وفي ضوء أهداف الدراسة الراهنة، فإن الباحثة تتبنى التعريف الإجرائي الآتي:

يشير التمييز بين الجنسين إجرائيا إلى كافة الممارسات التي تتم داخل الأسرة تجاه كل من الذكور والإناث من منظور النوع الاجتماعي، وبما يحقق أفضلية ومحاباة للذكور في مقابل الإناث، وتشمل الممارسات الجوانب الآتية:

أ. ممارسات اجتماعية.

ب. ممارسات اقتصادية.

ت. ممارسات ثقافية.

٢-مفهوم النوع الاجتماعي

يعد مفهوم النوع الاجتماعي Gender واحداً من أهم المفاهيم التي شاعت في مختلف الأدبيات، التي ناقشت وحللت قضايا المرأة خلال العقود الأخيرة بداية من تسعينيات القرن العشرين، وكانت البداية مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة (اليونيفيم)، والتي تعد أول من استخدم هذا المصطلح؛ لتشير به إلى التفرقة القائمة بين الجنسين (الذكور والإناث) استنادا إلى المعطى الاجتماعي الثقافي.

وتعد الوثيقة الصادرة عن مؤتمر السكان الذي عقد في مصر في مطلع التسعينيات، واحدة من أهم الوثائق التي نظّرت للمصطلح ورسمت حدوده وأبعاده الثقافية التي يتحرك خلالها، وقد ورد في تلك الوثيقة مصطلح النوع الاجتماعي (جندر) في حوالي خمسين موضعا كبديل عن كلمة (الجنسين)، ولكن كان استخدامه في إطار المناداة بإلغاء الفروق واللامساواة بين الرجال والنساء (فرج، ٢٠٠٢، ٥٢٢)، ولم يكن مؤتمر القاهرة إلا مرحلة من مراحل التقديم التدريجي للمصطلح، حيث كانت الرسالة هي أن هناك مفهوما ما يتم تعريفه. (عبد الرازق، وذراع، ٢٠١٣، ٧)

ومن النادر ألا يتضمن أي تقرير صدر عن أية مؤسسة دولية معنية بشؤون المرأة، فصلاً أو مبحثا خصص لمناقشة مفهوم النوع الاجتماعي، من تلك التقارير مثلا ما صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠) الذي ناقش الجندر في ضوء تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين، والتي يتم تقسيمها حسب منظومة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية في حقبة زمنية معينة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ١٣) .

ووفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي (٢٠٠١) فإن النوع الاجتماعي يحيل إلى ما تم تشكيلة اجتماعيا من خلال السلوكيات المكتسبة

اجتماعيا والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور، ومن خلال ما تفسره وتوضحه كل ثقافة عن الفروق البيولوجية بين النساء والرجال في مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات، والأنشطة الملائمة، والحقوق المختلفة، والأصول والقوة التي يمتلكها الرجال والنساء مثل العرق والأصل الإثني والطبقة. (InternationalBankforReconstruction and Development,2001,2)

هذا كما عرفت منظمة الصحة العالمية النوع الاجتماعي بأنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية. (التيجي، ٢٠١٤، ٣)

ووفقا لمسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي فإن مفهوم النوع الاجتماعي هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمي هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي Gender Relationship، وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل، وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعا ثانويا في المجتمع. (صندوق الامم المتحدة للسكان، ٢٠٠٦، ٩)

وقد انتقل الاهتمام بمفهوم النوع الاجتماعي إلى العالم العربي مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك مع نمو نشاط المؤسسات العاملة في الحقل النسوي، فضلا عن تأسيس عدد جديد من المنظمات المعنية بقضايا المرأة سواء في مصرأوغيرها من البلدان العربية، يأتي في مقدمتها المجلس القومي للمرأة، هذا فضلا عن تنامي أنشطة مؤسسة قائمة بالفعل مثل المنظمة العربية للمرأة، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على اهتمام الباحثين والمفكرين المعنيين بالشأن النسوي على الساحة العربية بوجه عام والمصرية على وجه الخصوص. ووفقا لأماني فرج فإن النوع الاجتماعي هو "الوسيلة التي نستطيع أن نوضح ونحلل بها الأسباب الهيكلية، والثقافية، والعوامل السياسية، والاقتصادية التي أدت إلى التمايز وأسهمت في استمراره. كما أنه يساعد على توضيح أن التمايز والتباين والتقييم الهرمي لكل من الأدوار الثلاثية (الإنجابي والإنتاجي والمجتمعي القيادي) للمرأة والرجل لا يستند علي أساس فسيولوجي ثابت، وعليه يمكن تعديل وتغيير أدوار النوع الاجتماعي وسد الفجوة في التمييز بين المرأة والرجل في المكانة الاجتماعية، وفي دور كل منهما وإسهامها في التنمية. وتشير أماني أبو الفضل إلى النوع الاجتماعي باعتباره "إلغاء كل الفروق بين الرجل والمرأة وعدم الاعتراف بها، سواء كانت فروقا بيولوجية من نتاج الطبيعة، أم كل ما ينتج عن هذه الخصائص العضوية من توزيع لأدوار الحياة.(فرج، ٢٠٠٢، ١٠٤-١٠٥)

ونظر عصمت حوسو إلى مفهوم الجندر بوصفه "شكلاً مهماً من أشكال التدرج الاجتماعي الطبقي، وهو عامل محدد للفرص المتاحة للجنسين في أي مجتمع. كما أنه يعكس الأدوار الاجتماعية للجنسين في المؤسسات الاجتماعية المختلفة بدءا من المنزل حتى مراكز صنع القرار. ويتطور النوع الاجتماعي من خلال قيم ومعتقدات المجتمع، ومن خلال طريقته في تنظيم الحياة الاجتماعية. فهو مبني اجتماعيا ويختلف من ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، ويختلف في علاقته بالجنس الآخر. (حوسو، ٢٠٠٩، ٦٨-٧٠)

وتشير شيرين شكري إلى النوع الاجتماعي باعتباره "مفهوما أنجز فصلا عاما ما بين الثابت والمتغير في العلاقة بين الرجل والمرأة"، فإذا كانت البيولوجيا موضوعا ثابتا لا يتأثر بالإرادة الإنسانية، فإن الأدوار الاجتماعية التي تنتجها العناصر المادية والمعنوية بالمجتمع أي علاقات القوة هي ليست تلقائية، وإنما هي منظمة حسب الثقافات المختلفة، وبهذا المعنى هي قابلة للتغير بحسب هذه الثقافات السائدة في زمن معين وفي مكان معين. وهذه النظرة الجديدة للنوع الاجتماعي باعتباره نوعاً اجتماعياً وليس طبيعياً، هي التي تسمح بتصور دقيق للتغير الذي يمكن أن يحدثه من أجل تنمية مستدامة في المجتمع(شكري، ٢٠٠٢، ٩٤).

وقد استخدمت عزة شرارة بيضون مفهوم النوع الاجتماعي للإشارة إلى " مركب ثقافي – اجتماعي يظلل عملية التنشئة الاجتماعية في كل مراحلها ويحكم أوجه تجلياتها، وبما أننا نولد في نظامه السابق لوجودنا، نجده يفرض علينا الخضوع لترتيباته وتراتباته؛ إلا أن تجسيد وجوده مرهون أيضا بالأفراد أنفسهم الذين يعيدون إنتاجه في جزيئات سلوكهم اليومي وفي تفاعلاتهم مع الآخرين وفي اتجاهاتهم وخياراتهم في قبولهم أو في نقضهم لترتيباته".(بيضون، ٢٠٠٧، ١٣)

من هذه التعريفات نخلص إلى أن مفهوم النوع الاجتماعي يعد بمثابة المسرح الذي تتجسد من خلاله عملية التمييز بين الجنسين، وبطريقة أخرى يعد مفهوم النوع الاجتماعي المسرح المجتمعي الذي تتحرك عبره وخلاله كافة الممارسات التي تحيل إلى التمييز بين الجنسين في المجتمع.

٣- حالة التمييز بين الجنسين في مصر

سبقت مصر الكثير من دول المنطقة في التوقيع على كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية، الخاصة بمكافحة كافة صور التمييز بين الجنسين، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨١ مع التحفظ على كل بعض المواد.(Unicef,2012) هذا فضلا عن المشاركة والعضوية الفاعلة في الكثير من المؤسسات المعنية بالشأن النسوي التي تشرف عليها المؤسسات الدولية العاملة في هذا الشأن، يأتي في مقدمتها مجموعة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيفيم والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الإنمائي، وتؤكد التقارير على أن مصر تبذل جهودا كبيرة في سبيل القضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين،

بما يصب في خانة تمكين المرأة لأجل تحقيق التنمية المستدامة.

(Khattab,2010)

وتشير الدراسات والتقارير إلى أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات ومن بينها مصر؛ لأجل تعزيز مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة بما يعزز قدراتها فإنه من الواضح أن هناك العديد من التحديات والثغرات القائمة ما زالت تعرقل مشاركة المرأة الكاملة في الحياة الاقتصادية، وتشمل هذه الفجوات وانخفاض مشاركة المرأة في الاقتصاد بما لا يزيد عن ٢٠% من سوق العمل، وارتفاع معدل البطالة بين النساء بما قدره ثلاثة أضعاف الذكور، وتدني ظروف العمل للمرأة في القطاع غير الرسمي. (El-Haddad,2009)

ويعد المجال الاقتصادي أحد أهم المجالات التي تتضح خلالها صور عدم المساواة بين الجنسين في مص، ووفقا لتقرير الأجور العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي تقدمه منظمة العمل الدولية كل سنتين؛ لاستعراض الاتجاهات الرئيسية في الأجور في البلدان المتقدمة والناشئة والنامية – وهو مؤشر "الفجوة في الأجور بين الجنسين" الذي يقيس عدم المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة، فإن متوسط أجور المرأة يتراوح بين ٤ و ٣٦ في المائة، أي أقل من أجر الرجل، ولكن الفجوة تتسع من حيث القيمة المطلقة للنساء ذوات الدخل الأعلى.(Mohamed,2015)

وهناك عدد من الدراسات التي أكدت على التمييز ضد المرأة في سوق العمل المصري، ولا سيما الفجوة في الأجور بين الجنسين. وأوضحت منى سعيد إلى أن المكافآت النسبية للمرأة في عام ٢٠٠٦ قد تحسنت بشكل ملحوظ مقارنة بالوضع في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن القطاع الحكومي لا يزال ملاذا للمرأة، يدفع لها أجوراً أعلى من غيرها، فقد انخفضت الفجوات بشكل ملحوظ مقارنة بالماضي. (Said,2007)

وبحثت فاطمة الحميدي أثر تحرير التجارة وتخفيض الحواجز التجارية على عدم المساواة بين الجنسين في الأجور في مصر. وأظهرت الدراسة أنه لم يلاحظ التمييز في الأجور فحسب، بغض النظر عن قطاع العمالة، بل تم الكشف عن تدهور أيضا. وتشير النتائج أيضا إلى أن القطاعات القابلة للتداول شهدت مستويات أعلى نسبيا من الفروق في الأجور بين الرجل والمرأة مقارنة بالقطاعات غير القابلة للتداول. (El-Hamidi,2008)

وقامت أميرة الحداد بعمل مسح للشركات والعمال في قطاع المنسوجات والملابس، جمعت في عام ٢٠٠٩. وأوضحت أن هناك فجوة في الأجور في هذا القطاع، حيث يحصل الرجال على أجر بالساعة أعلى بنسبة٢٩ في المائة من أجر النساء . وتنشأ هذه الفجوة جزئيا؛ نظرا لأن المرأة تتركز في المهن المنخفضة الأجر والشركات ذات الأجور المنخفضة. (El-Haddad, 2011)

كما أوضحت شيرين العزاوي في دراسة لها مدى التمييز بين الجنسين في قطاع الصناعات التحويلية المصري، وتأثير الإصلاح التجاري على الفجوة في الأجور بين الجنسين وعلى عمالة الإناث. وأشارت الدراسة إلى أن الفجوة في الأجور بين الجنسين، ومعظمها "غير المبررة" من قبل خصائص العمال، مرتفعة، وقد زادت بشكل كبير مع مرور الوقت.(Alazzawi, 2013)

وقامت مروة البلتاجي ببحث هدفت من خلاله إلى تقدير الفروق في الأجور بين الذكور والإناث في مصر؛ لفهم محددات الفجوة بين الجنسين في الأجور والسيطرة على هذا الاختلاف. وتستند منهجية البحث إلى دراسة وتحليل الفوارق في الأجور بين الذكور والإناث باستخدام تقنية تحلل أواكساكا " Oaxaca decomposition technique"، تم الحصول على البيانات المستخدمة في التحليل من مسح سوق العمل المصري ٢٠٠٦الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع منتدى البحوث الاقتصادية (إرف). أسهمت نتائج هذا البحث على تعميق فهم الفجوة في الأجور بين الذكور والإناث في مصر، من خلال تحديد الاختلافات في الأجور بسبب الاختلافات الحقيقية في الخصائص بين الجنسين، على سبيل المثال، التعليم والخبرة والاختلافات بسبب التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى تحديد الاختلافات بسبب التحيز الانتقائي. وتشير التقديرات إلى أن الفجوة في الأجور بين الذكور والإناث تبلغ ٢٥ %، وتؤكد النتائج أن الفجوة الإجمالية تعزى إلى التمييز ضد المرأة. (Biltagy, 2014)

وعرض تقرير صادر عن المركز المصري لحقوق المرأة لواقع حالة المساواة بين الجنسين في مصر، وهو عرض تحليل نقدي لتلك الحالة بعد دستور ٢٠١٤، وقد استهل التقرير المكاسب التي حققت في مجال المساواة بين الجنسين مع هذا الدستور، منها حق الامهات في نقل الجنسية إلى أطفالهن، وزيادة حصة النساء في المجال البلدية بما يصل إلى ٢٥%، وفيما يتعلق بالتعليم رفع سن التعليم الأساسي الإلزامي للثانوية، وهذا بدوره يقلل من زواج القاصرات الذي ينتشر على نطاق واسع خاصة في المناطق الريفية بشكل عام والصعيد على وجه الخصوص، فضلا عن ذلك جرم الدستور الاتجار بالبشر، وهو أمر في غاية الأهمية؛ نظرا لأن معظم النساء والفتيات هن الضحايا في هذا المجال.

ويؤكد التقرير على أنه رغم هذه المكاسب التي حققتها المرأة في مجال المساواة، فإن المرأة لا تزال تعاني عموما من التراجع في معظم المجالات التي أكدت عليها المنظمات والمواثيق والعهود الدولية، على المستوى السياسي شهدت حالة المرأة المصرية انخفاضا كبيرا فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، حيث حصلت مصر على الترتيب (١٣٤) في مؤشر التمكين السياسي وفقا للتقارير الدولية، فإجمالي عدد النساء على سبيل المثال في لجنة صياغة الدستور هو(١٢) من أصل ٩٩ عضو، وبالتالي فهي لا تشكل سوى

١٢% من اللجنة. وشهد عام ٢٠١٤ انخفاضا كبيرا في تولى النساء المناصب القيادية، فوفقا لمؤشر النوع الاجتماعي العالمي جاءت مصر في المرتبة (١١٦)، وهو ما يمثل حالة من التراجع، حيث حصلت في العام السابقة (٢٠١٣) على الترتيب رقم (١٠١).

وعلى مستوى المناصب الوزارية وعلى الرغم من أن خطاب رئيس الجمهورية الأول شدد خلاله على أهمية تولى مشاركة المرأة في السلطة التنفيذية، فإن النتائج جاءت مخيبة للآمال، فمن بين الحقائب الوزارية الأربعة والثلاثين حصلت النساء على٦حقائب فقط، كما لم تشمل حركة تعيين المحافظين الجدد خلال تلك الفترة تعيين أية امرأة في منصب المحافظ، وتم تعيين امرأة واحدة فقط في مجلس الخبراء الاستشاري المصري.(*) (Egyptian Center for Women's Rights, 2014)

ويؤكد تقرير حديث لخالد العشماوي على أن ثمة الكثير من القرائن التي تؤكد على استمرار حالة اللامساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة في مصر في كافة القطاعات المجتمعية، ففي الجانب الاقتصادي هناك تمييز واضح في سوق العمل ضد المرأة سواء تعلق الأمر بفرص الحصول على العمل أو نوعية العمل في حد ذاتها، هذا بخلاف التمييز الواضح في سلم الأجور، حيث تحصل النساء على أجور أقل بكثير، مما يحصل عليه الرجل في نفس الأعمال، وهو الأمر الذي ينعكس بشدة على قضية التمكين. وفي الصحة والتعليم والإعلام والحياة السياسية، هناك الكثير من المؤشرات الدالة على وجود تمييز حقيقي ضد المرأة؛ مما يدعم استمرار حالة اللامساواة بين الجنسين. (ElAshmawy, 2016)

وأوضحت ماريا سيفريدنج على تطور حالة عدم المساواة التي لحقت بالمرأة في المجتمع المصرية، خلال دراسة ميدانية أجرتها باستخدام أسلوب دراسة الحالة، وقارنت من خلالها بين جيلين من النساء في مدينة القاهرة وهم جيل الآباء وجيل الأبناء. وفي هذا الصدد أوضحت الباحثة أن مسار الحياة النموذجية لشابة في مصر اليوم يختلف كثيرا عن مسار والدتها. وفي هذه الرسالة، أركز على الاختلافات بين تجارب الجيل الحالي من الفتيات والنساء وأمهاتهن فيما يتعلق بالتعليم والعمالة والزواج. وعند القيام بذلك، أدرس كلاً من الاتجاهات التجريبية وكيفية فهم النساء أنفسهن لهذه التغيرات. استعرضت الباحثة في الفصل الأول من دراستها تأثير التحول الذي طرأ على سوق العمل (نموذج الدولة نحو التنمية الموجه نحو السوق) ومن نتائج هذا التحول انخفاض حاد في توظيف القطاع العام. وتعرضت النساء المتعلمات، اللواتي اعتمدن بشكل غير متناسب على القطاع العام كمصدر للعمالة؛ لضرر شديد من جراء التجميد القريب في التوظيف الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن الشابات في العشرينات

(*)يتضمن التقرير فضلا عن ذلك تفصيلا ما تحقق من نجاحات وإخفاقات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضة.

والثلاثينيات من العمر أقل احتمالا بكثير من أن يعملن بأجر من أمهاتهن في نفس السن؛ نظرا إلى التحصيل العلمي نفسه. إن هذا الانخفاض في نسبة مشاركة المرأة المصرية في العمل المأجور، وكيف أثرت على وجهات نظرها في العمل، هو خلفية لتحليلي للتعليم والزواج وكذلك العمالة.

وفي مجال التعليم أوضحت الباحثة أن النتائج تشير إلى أن النقطة الرئيسية لعدم المساواة في النظام التعليمي المصري تحولت من الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى تتبع وجودة المدارس في المرحلة الثانوية. لقد انتهت الدراسة عموما إلى تقرير أن المرأة في الوقت الراهن تتعرض لحالة تدني شديدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين مقارنة بجيل الأمهات، وهو الأمر الذي علقت عليه بقولها: جاءت تلك النتيجة على عكس ما توقعت تماما.(Sieverding,2012)

وبالقطع فإن ذلك كله لا يعد إلا جانباً واحداً وإشارات مختصرة لحالة التمييز بين الجنسين في المجتمع المصري، فهناك كم كبير للغاية من التقارير والدراسات اهتم ببحث قضايا عديدة ذات صلة بقضية التمييز بين الجنسين، وقد آثرت الباحثة الاكتفاء بهذا العرض المختصر، وإن الأمر يحتاج إلى دراسة مطولة.

٤- التمييز بين الجنسين في الدراسات السابقة:

تعد دراسة حليم بركات حول المجتمع العربي المعاصر واحدة من أهم الدراسات العربية التي نظرت لمشكلة التمييز بين الجنسين داخل العائلة والأسرة العربية، وقد حلل بركات تلك المشكلة من خلال رؤيته للبنية التي تستند إليها العائلة في المجتمع العربي، وهي البنية الهرمية على أساس الجنس والعمر، فالعائلة العربية من وجهة نظره منظمة في بنيتها تنظيما طبقيا هرميا على أساس دونية النساء والصغار وسيطرة الرجال والكبار. وعن دونية الإناث، يقول بركات إن ثمة اتفاقاً بين الباحثين والمراقبين العاديين على أن المرأة تحتل موقعا دونيا في بنية العائلة العربية القديمة منها والمعاصرة، أما فيما يتعلق بتفسير هذه الدونية وموقف الباحثين منها، فيرصد بركات اتجاهين أساسين في هذا الصدد؛ الأول التيار الذي يرى أن الدين الإسلامي سوى بين الرجل والمرأة، وأن دونية المرأة تعود إلى أسباب اجتماعية اقتصادية وثقافية أخرى أو لسوء تفسير الدين، ويشير بركات إلى أنه من بين أصحاب التيار الذي يقول بمساواة المرأة بالرجل في الإسلام من يعترفون ببعض الفروقات، ولكنهم يسوغونها أو يجدون لها مبررات، ويورد بركات بعض الآراء الداعمة لهذا الاتجاه، من أمثال الشيخ محمد عبده، الذي ذهب إلى أن الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولكن قدمه (أي الرجل) عليها درجة. وفي مقابل هذا التيار المحافظ، ثمة تيارات إصلاحية تحررية، منها ما هو ليبرالي غربي ومنها ما هو راديكالي ثوري. ويعود بركات بجذور هذا الاتجاه قديما إلى أفكار قاسم أمين في " تحرير المرأة " " والمرأة الجديدة "، وسلامة موسى في كتابه "المرأة ليست لعبة

الرجل"، مرورا بأفكار خالده سعيد التي ترى أن المرأة العربية كائن بغيره لا بذاته، إذ تتحدد هويتها بكونها زوجة فلان أو بنت فلان أو أم فلان أو أخته، هي أنثى الرجل، هي الأم، هي الزوجة، وهي باختصار تعرف بالنسبة إلى الرجل، إذ ليس لها وجود مستقل. وينتهي بركات بآراء النسوية المصرية " نوال السعداوي " التي ترى أن ثمة ازدواجية أخلاقية في علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع العربي المعاصر، وأن تحرير المرأة لا يمكن أن يحدث في مجتمع يفرق بين فرد وفرد وبين طبقة وطبقة، ولهذا فإن أول ما يجب أن تدركه المرأة هو أن تحريرها إنما هو جزء من تحرير المجتمع كله من النظام الرأسمالي. ويرى بركات أن التيار التحرري يرفض ادعاء المساواة والتسويغات التي يلجأ إليها بعض الذين يعترفون بعدم وجود مساواة، ويرفض التفسيرات التقليدية التي تنسب تخلف المرأة لعوامل طبيعية وليس للعوامل الاجتماعية التي تربط بين التخلف وبين عزل المرأة عن المشاركة في الحياة العامة وتحريرها من مسؤولياتها. (بركات، ١٩٨٤، ١٨٢ – ١٨٨)

ولا يقل الإسهام الذي قدمه هشام شرابي في اهتمامه ببحث مشكلة التمييز بين الجنسين أهمية عما قدمه بركات، حيث مثلت تلك القضية محور اهتمام شرابي في غالبية أعماله، ففي كتابه مقدمات لدراسة المجتمع العربي يوضح شرابي أن الأسرة تعد المسرح الأول الذي تتشكل عليه ملامح التمييز بين الجنسين في المجتمع العربي، ففي هذه الأسرة وكما أن الصبي يشعر بأن أباه يضطهده، فهو يشعر أيضا بأن أمه تسحق شخصيته، وأما البنت فيمكنها أن تكون محبوبة، إلا أنها تنتمي إلى فئة مختلفة غير تلك التي ينتمي إليها الذكور، وهي تلقي في العائلة معاملة مختلفة، أن استعمال كلمة رضيعتي لدلالة على الشقيقة وعضيدي لدلالة علي الشقيق الذي نجده في الكويت وغيرها من البلدان العربية، يشير بوضوح إلى ذلك التمييز، والواقع أن الأنثى يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية، فهو أي الذكر، كسب للعائلة، وهي عبء عليها، والبنت منذ نعومة أظافرها تدفعها العائلة إلى الشعور بأنها غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، وتعلمها على قبول وضعها كأنثى، وهذا صحيح خاصة في العائلات المحافظة أكثر من غيرها. (شرابي، ١٩٩١، ٤٢)

من المتوقع إذن أن تلقي البنت في أثناء الطفولة اهتماما أقل من الذي يلقاه الصبي، ومن النادر أن تكون مركزالاهتمام الأول في العائلة، إذا كان لها أشقاء، ولكن هذا يتيح لها أن تنمو بحرية أكثر، وأن تتعلم كيف تواجهه بنجاح؛ لأنها لا تخضع للضغط نفسه الذي يخضع له الصبي ولذلك فهي تميل إلى النضج نضوجا أسرع، وتتعلم كيف تواجه مشكلات الحياة بصورة أكثر فعالية من الصبي، إن المرأة في المجتمع العربي قد لا تمثل في الحياة العامة سوي دور محدد، ولكن أثرها الخفي في العائلة وفي علاقتها مع الرجل كزوجة أو أم أو شقيقة أو جدة هو أثر عميق، فهناك في المجتمع العربي كما في سائر المجتمعات القائمة علي سيطرة الرجل، ميل عفوي

إلى الإفراط في تضخيم دور الرجل والتقليل من أثره المرأة.(شرابي، ١٩٩١، ٤٢ – ٤٣)

وناقشت أميمة أبو بكر وشيرين شكري مشكلة التمييز بين الجنسين من خلال طرحهما لمفهوم النوع الاجتماعي، وتتضح أهمية هذا المفهوم من وجهة نظرهما في كونه الوسيلة التي نستطيع أن نوضح ونحلل بها الأسباب الهيكلية والثقافية والعوامل السياسية والاقتصادية التي أدت إلى التمايز وأسهمت في استمراره .

وتتضح محورية التمييز بين الجنسين في المجتمع، عندما نتفحص مفهوم النوع الاجتماعي، والذي يقصد به تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين، والذي يتم حسب منظومة المجتمع الثقافية والاجتماعية، والسياسية في حقبة زمنية محددة، أي أن الفروقات التي تحدد بين كل من المرأة والرجل تنقسم إلى فروقات أولها بيولوجية، والكثير منها ذو اصل اجتماعي ثقافي وبالتالي يمكن أن تختلف من مجتمع إلى أخر.(أبو بكر وشكري، ٢٠٠٢،١٠٣)

كما أوضح إبراهيم الحيدري في دراسته أن الواقع الاجتماعي يؤكد على أن المجتمع في الشرق والغرب، هو مجتمع أبوي _ ذكوري، أي أن المسيطرين على شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية هم الرجال، وليس النساء، وبالرغم من تقسيم العمل الطبيعي _ الاجتماعي بين الجنسين حسب وظائف كل منهما، فإن التفاوت الواسع بينهما هو حقيقة مهمة أخري، عاملة وشاملة، وإن نظرة موضوعية إلى هذه المشكلة توصلنا إلى حقيقة مهمة، هى أن المرأة ضحية المجتمع الأبوي _ الذكوري، الذي قنن قيما وأعرافا تحط من قيمة المرأة وتجعلها في مكانة أدنى من الرجل درجة، وحتى الآن لم تتح فرصة كافية أمام المرأة للقيام بدورها المفروض أن تقوم به كند للرجل، وبالتالي الرفع من شأنها واحترامها كإنسان كامل مثل الرجل وكذلك الاعتراف بحقوقها على المستويين النظري والتطبيقي. (الحيدري، ٢٠٠٣، ١٢)

وتتخذ عملية التمييز بين الجنسين بالنسبة للحيدري ثلاثة أشكال؛ أولا: الاضطهاد النوعي الذي يعني شيوع تفوق الرجل على المرأة وسيادته عليها، وان السيادة والهيمنة من أجل تحقيق مصالحه الخاصة والعامة، التي أدت إلى طمس شخصية المرأة والتقليل من أهميتها واستلابها، وهو ما سبب عدم تكامل الجنسين وتكافلهما الاجتماعي. ثانيا: الاضطهاد الأبوي– الذكوري (البطريركي) الذي يظهر في سيطرة الذكر على الأنثى في العائلة والمجتمع والسلطة، ويتم التعبير عن هذه السيطرة بتسلط الاب على العائلة تسلطا لا عقلانيا، يوجب خضوع الأم والأولاد وطاعتهم له طاعة عمياء، كما تظهر في سيطرة الولد على البنت، حتى لو كانت أكبر منه سنا وأرزن منه عقلا ، هذه السيطرة هي تعبير عن النزعة الأبوية واستمرارها جيلا بعد جيل. ثالثا: الاضطهاد القانوني الذي ينبثق عن الاضطهاد الأبوي الذي ينعكس في القوانين الوضعية والعرفية التي تضطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو ما يعيق تقدمها

ومســـــاواتها مـــــع الرجـــــل فـــــي الإنسانية.(الحيدري،٢٠٠٣، ١٣)

وتسهم نظم التنشئة الاجتماعية، والتربية والتعليم في تكريس التمييز بين البنت والولد منذ الطفولة، كما تسهم وسائل الاتصال القديمة والحديثة في إشاعة تمثيل المرأة في وعي الرجل والرجل في وعي المرأة، وتزيد من التشويهات التي تصيب المرأة وترفع في الوقت ذاته درجة الأمية الحضارية بين النساء المتعلمات، وشيوع ثقافة تقليدية تتبنى الأساطير والخرافات وتكرس الأعراف والتقاليد القديمة وتوجيه المرأة إلى عملية التقليد والمحاكاة؛ لتتحول هذه النماذج إلى عملية تغيبة وغسل دماغ في أكثر الأحيان، ولتلغي العقل البشري النقدي خصوصا عندما يكون التقليد أعمى، سواء تقليدا لثقافة شعبية أم كان تقليدا للغرب المتمثل بالمودة والتحرر الجنسي، وهو ما يدفع بعض النساء إلى صرف جزء كبير من وقتهن الفارغ دوما، بالأحاديث الاجتماعية السطحية والخصوصيات النسائية والثرثرة الفارغة في مواضيع غير مفيدة في أحيانا كثيرة، وتتلهفن إلى أحاديث المطبخ ومشاجرات النساء مع أزواجهن ومع غيرهن، إلى مسلسلات التلفزيون التي تغلب عليها السطحية والتكرار مع مضامينها الاجتماعية والتاريخية والفنية. (الحيدري ٢٠٠٣، ١٦)

وناقشت نجوى نادر وأمل الأحمد الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنميط (التمييز) بين الجنسين، فأول ما يتعلمه الطفل في مجال تحديد هويته الجنسية هو الاستخدام الصحيح للأسماء والضمائر المناسبة في التعبيرعن الجنس، وهذه التفرقة في الكلمات هي التي تجعل الأطفال يبحثون عن مؤشرات أخرى تسهم في التمييز بين ما تدل عليه هذه الألفاظ، وحالما يبدأ الطفل بالتمييز بين الولد والبنت من الناحية الجسمية، يبدأ سلوكه يتمايز أيضا في اتجاه الدور الجنسي المتوقع، ويستمرهذا التمايز حتى نهاية العمر.

وتشير الباحثتان إلى دور الأسرة في طبع ممارسات التمايز، فالبنات عادة تتلقى تعليمات أكثر مما يتلقى البنون للالتزام بالطاعة، فالولد لا يزال يتمتع بحرية أكبر باعتباره مصدر قوة.

وتخلص الباحثتان إلى أن هذا التمايز يتحدد في ضوء العوامل الاجتماعية، حيث يعد التنميط أو التمييز الجنسي واحداً من أهم مجالات السلوك الاجتماعي، الذي تؤدي فيه التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا، وتتحدد درجة الذكورة أو الأنوثة بطبيعة التنشئة الاجتماعية من الطفولة (ولد وبنت)، وقد أرجعت الباحثتان تلك العملية إلى مرحلة المهد، حيث يعزز الآباء السلوك الجنسي لأبنائهم سواء عن قصد أو غير قصد، والتمييز بين الفتى والفتاة غالبا ما يكون مستترا يظهر في المواقف الاجتماعية، ويتضمن السلوك عادة تمييزا جليا لجنس على حساب الآخر. (نادر، والأحمد، ٢٠٠٥)

وقد تضمن كتاب "النوع. الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف" عدداً من الدراسات التي ركزت على قضية التمييز بين الجنسين؛ ونظرا لضخامة الكتاب وأهمية الدراسات التي تضمنها، فسوف نعرض هنا لإشارات من الأفكار التي وردت به.

في الدراسة المعنونة ب"المخ. مخ الذكر ومخ الأنثى" أوضحت باميلا وانتروب أن الافتراض القائل بأن الرجال والنساء يفكرون ويسلكون بطرق مختلفة يقبلها الجميع يعد صحيحا، فأجيال من الكتاب وجهوا انتباههم إلى هذه الفروق مؤكدين مثلا أن السلوك العدواني والاندفاع الطائش أمران طبيعيان للذكور، بينما الاهتمامات الاستثنائية خاصة بالأنثى. حاليا تعترف الحركات النسائية ببعض الفروق، ولكنها ترفض فكرة أنها فطرية، وتؤكد أن المجتمع وليس الطبيعة هو ما يعطي الرجال النزعة للسيادة، ويمنع النساء من الوصول إلى الدرجات الوظيفية الأعلى أو إلى قمة السلطة. (وانتروب، ٢٠٠٦، ٤٥)

أما لوسي جلبرت وبولا وبستر فقد ذهبا إلى أن تقسيم البشرية إلى مجموعتين جنسيتين: نساء ورجال، يبدأ عند مولدنا، فكل مولود ينسب إلى أحد المجموعتين وفقا لشكل أعضائه التناسلية وحجمها، وبمجرد أن يحدث ذلك، نصبح ما يريده النظام الاجتماعي لكل منا أن يكونه، أنثي أو ذكر، وعلى الرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن الرجال والنساء هم التعبير الطبيعي للحتمية الوراثية، فالدور الجنسي هو نتاج التفكير الإنساني والثقافة. كما أن تقسيم المواليد إلى مجموعتين جنسيتين يقوم على أساس أن الرجال والنساء نوعان مختلفان من الكائنات، والتركيز على الفروق النوعية ينتج عنه اختلاف في طريقة تنشئة الأولاد والبنات بأساليب وطرق مختلفة. (جلبرت وبستر، ٢٠٠٦، ٧٦)

وتعمل الثقافة من وجهة نظر لوسي وجلبرت على تعميق الفوارق بين الجنسين وجعلها كأنها طبيعية، حيث ذهبا إلى "أن نظام الجنسين الذي تفرضه الثقافة يخلق خصائص جنسية متميزة لكل نوع، تشعره بالطبيعية، رغم الخطوات الصعبة التي يجب أن يمر بها كل طفل لكي يصنف بأنه ذكر أو أنثي. وما أن يدرك كل منهما خصائصه المميزة، فإن هذه الخصائص تنعكس شعوريا للداخل وتمارس بوصفها حقيقة حتمية وغير قابلة للتغيير، وبتقدم الأطفال اجتماعيا وسيكولوجيا، فإن آثار الفروق تتأكد وتتعمق في العقل الواعي، وغير الواعي، وينجم عن ذلك أن الدور الجنسي يظهر وكأنه نتيجة للتركيب الفطري للشخصية، وليس نتيجة للتكيف الاجتماعي وتشكيل الوجدان" . (جلبرت، وبستر، ٢٠٠٦، ٧٧)

وطرحت سيمون دي بوفوار مسألة التفرقة بين الذكر والأنثى بوصفها ممارسة مؤسسة على ثقافة مجتمعية، تحاول طرح نفسها بوصفها بديهية رياضية، وفي هذا تقول: "إذا أردت تعريف نفسي فيجب أولا وقبل كل شيء أن أقول أنا امرأة، وعلى أساس هذه الحقيقة يجب بناء كل المناقشات التالية. الرجل لا يبدأ بتقديم نفسه بوصفه فردا لجنس معين، فالأمر لا يحتاج لتقرير أنه رجل. ومصطلحا الرجولة والأنوثة يستخدمان شكليا فقط كأمر ضروري في الأوراق القانونية. ولكن في الواقع العلاقة بين الجنسين ليست كتلك الخاصة بالأقطاب الكهربائية، حيث يمثل الرجل القطب الموجب والمحايد، بينما تمثل الأنثى القطب

السالب فقط. وتتحدد بخصائص معينة غير متبادلة. (بوفوار، ٢٠٠٦، ١٧٧)

وتطرح عزة شرارة بيضون في دراستها "الرجولة وتغير أحوال النساء" العديد من القضايا ذات الصلة بمشكلة البحث الراهن(التمييز بين الجنسين) ودور الأسرة في تشكيل هذا التمييز، وناقشت بيضون هذه المشكلة من خلال تصورها لمفهوم النوع الاجتماعي (Gender)، حيث أشارت إلى أن النوع الاجتماعي عبارة عن مركب ثقافي _ اجتماعي يظلل عملية التنشئة الاجتماعية في كل مراحلها ويحكم أوجه تجلياتها، وأننا نولد في نظامه السابق لوجودنا، فيفرض علينا الخضوع لترتيباته وتراتباته، إلا أن تجسيد وجوده مرهون أيضا بالأفراد أنفسهم الذين يعيدون إنتاجه في جزئيات سلوكهم اليومي، وفي تفاعلاتهم مع الآخرين، وفي اتجاهاتهم وخياراتهم، في قبولهم أو نقضهم لترتيباته، فالأشخاص يصنعون الجندر في عملية تفاوضية لا تهدأ أي أن الجندر ليس ما يتم فعله بنا فحسب، بل إن الجندر هو ما نصنعه نحن بأنفسنا؛ وذلك لأننا نقوم على الدوام، بخلق وإعادة خلق هوياتنا الجندرية في سياق تفاعلاتنا مع الآخرين، وفي إطار المؤسسات الاجتماعية التي تضمنا وصناعة الجندر مسار لا يتوقف، بل يرافق مراحل حياتنا كلها، والسلوك الجندري المناسب هو استجابة لمعايير مستدخلة أوسمات شخصية بدرجة أقل، ربما من كونه استجابة تخضع، باستمرار؛ لتفاوض مع الآخرين، الذين يفرضون علينا وجود السلوك بطريقة مناسبة، ذكرية أو أنثوية بحسب الحالة.

وتوضح بيضون أن مظاهر التعصب الجنسي في بلادنا العربية أكثر فجاجة، من هذه المظاهر مثلا، إطلاق الصفات المحقرة لقدرات النساء العقلية والأخلاقية المبثوثة في المعتقدات والامثلة الشعبية، وفي وجوب السلوك الذي يتعين على الرجال، وأولياء الأمور عليها، أن يتبنوه لدرء نقصانها في هذين المجالين، ويشتمل ذلك على تقييد حرية حركة النساء، ومراقبتهن وفرض أشكال لباسهن، واحتكار اتخاذ القرار في أكثر ما يتعلق بشؤونهن، بل أيضا في القواعد المتضمنة في وجوب حماية المرأة وإعالتها وسترها، هذه جميعا ترسخ لموقع المرأة الدوني في السلم الاجتماعي وفي المكانة الاقتصادية والمواقع السياسية ومناحي الحياة جميعا. (بيضون، ٢٠٠٧)

واحتلت قضية التمييز بين الجنسين مكاناً جوهرياً في دراسة سامية الساعاتي "المرأة والمجتمع المعاصر"، حيث أوضحت أن قضية التمييز ضد المرأة المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع العربي كله، فهي ليست قضية تحرير أو مساواة مع الرجل، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، ولا هي قضية تعليم وعمل وحقوق معينة، ولكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة المستمدة من العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع، أي الموروثات الثقافية بالغة الأثر فيه.

وقد سارت الساعاتي في تفسيرها للتمييز بين الجنسين على خطى كافة الكتابات التي تبنت

المنظور النسوي في معالجتها لقضايا المرأة العربية، حيث أوضحت أن الثقافة الذكورية فيما يتعلق بمصر والمجتمع العربي تقوم على الإعلاء من شأن الرجل وقيم الرجولة، ولكنها تتركز حول قيمة مهمة هي ضرورة تحمل المسؤولية في مختلف مواقف الحياة، وشتى المجالات العالمية والمتخصصة، بحيث يرتبط ذلك بالذكور أكثر من ارتباطه بالإناث، على اعتبار أن الذكور أكثر إيجابية وأكثر قدرة على تحمل المسئولية، وأكثر عقلانية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. (الساعاتي، ٢٠٠٧، ٣١١)

وناقش عصام عدوني في دراسة له دور التنشئة الاجتماعية في تكريس مظاهر التمييز بين الجنسين في الأسرة المغربية، وقد أوضح الباحث أنه في الوسط المغربي التقليدي تُعَد الثقافة البطريركية أهم عامل منتج ومولد للعنف ضد النساء، ذلك أن تعريف الهوية الجنسية والاجتماعية للرجل (فحولة، قوة، عنف) يستمد وجوده من التمثل البطريركي للخصائص البيولوجية والنفسية للذكر، وكذا من الوظائف التي يؤديها الرجل والمرأة في مسلسل إعادة الانتاج الاجتماعي، وكل مساس بهذه الوظائف ستكون له عواقب وخيمة على أوضاع الأفراد. وأكدت الدراسة على أن منظومة القيم والمواقف بتشددها وانغلاقها داخل هذا النظام الذكوري تكون سلطة الأب على الأبناء والزوجات مطلقة، وتقوم التنشئة الاجتماعية بإدخال قيم الطاعة والتبعية والذوبان في الشخصية الجماعية، ويصبح للاختلاف الجنسي مكانة مركزية في تحديد الأماكن والأوضاع والمواقف، إن أولوية الذكر أنطولوجية وليست تاريخية، والتمييز تجاه النساء يعد من طبيعة الأشياء، فهو تعبير عن الحقائق الطبيعية الثابتة، وأن دونية المرأة تنعكس على التقسيم الاجتماعي للعمل الذي يرهن أدوارها في الزواج والانجاب إلى درجة جعلت البعض يحصر أفقها وخاصة المرأة الريفية في الأمومة الدائمة. (عدوني،٢٠١٦)

سادسا - الاجراءات المنهجية للدراسة:

أ. منهج الدراسة: تتصف مشكلة البحث الراهن بالطبيعة الوصفية، وهو الأمر الذي استدعى اعتماد الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ نظرا لقدرته على الوصف والتحليل.

ب. **أداة الدراسة**: اعتمدت الباحثة على أداة الاستبيان، حيث قامت بتصميم استمارة استبيان مرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

١- وضع الاستبيان في شكله المبدئي: وقد استفادت الباحثة كثيراً من الأدبيات السابقة التي اهتمت بموضوع التمييز بين الجنسين، خاصة التقارير الدولية، والعربية والأجنبية.

٢- صدق الاستبيان:

٢-١- صدق المحكمين: قامت الباحثة بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين في التخصص من المهتمين بقضايا التمييز بين الجنسين (بلغ عددهم ٥ محكمين)، وقد التزمت الباحثة بكافة الملاحظات التي أبداها المحكمون، وأبقت الباحثة على العبارات التي بلغت نسبة الاتفاق عليها ٨٠% فأعلى.

٢-٢- صدق الاتساق الداخلي: قامت الباحثة باحتساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان إحصائيا، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١)

معاملات صدق الاتساق الداخلي بين أبعاد الاستبيان الفرعية والدرجة الكلية للاستبيان

الأبعاد	الأول	الثاني	الثالث
الأول			
الثاني	٠.٦٧٨**		
الثالث	٠.٤١٥**	٠.٣٧٥**	
الكلي	٠.٧٧١**	٠.٨٤٤**	٠.٥٣٧**

* دالة عند (٠.٠٥) ** دالة عند (٠.٠١)

توضح البيانات السابقة أن معاملات الاتساق بين أبعاد الاستبيان الفرعية من جهة، وبين الاستبيان الكلي من جهة أخرى، كانت دالة عند مستوى (٠.٠١)، وهو ما يعني أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

٣- ثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة قوامها ٣٠مفردة، ثم أعادت التطبيق على العينة نفسها للمرة الثانية بعد مرور خمسة عشريوما، ويوضح الجدول التالي معامل ثبات الإعادة بين عمليتي التطبيق ومستوى الدلالة:

جدول (٢)

ثبات الاستبيان بطريقة ثبات الإعادة

الأبعاد	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل ثبات الإعادة	مستوى الدلالة
الأول	٥٩.٤	٥.٣٣	٨٧	٠.٠١
الثاني	٢٠.٧٩	٣.٢٢	٩١	٠.٠١
الثالث	٥٣.٣٧	٤.٧٩	٦٩	٠.٠١

يتضح من البيانات السابقة أن جميع معاملات الارتباط بين عمليتي التطبيق الأولى والثانية كانت دالة عند مستوى ٠.٠١، وهو ما يعني أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبناء عليه يمكن الثقة في ثباته وقدرته على الحصول على البيانات المستهدفة.

ج.مجالات الدراسة: قامت الباحثة بتطبيق الدراسة الميدانية على منطقتين هما:

- **مدينة المنصورة** (سحب عينة الحضر): هي عاصمة محافظة الدقهلية، وكذلك عاصمة مركز المنصورة.تطل على الضفة الشرقية لفرع دمياط بنهر النيل، وتواجه مدينة طلخا مباشرةً. تنقسم المنصورة إلى عدة وحدات محلية يضمها المجلس المحلي الشعبي لمدينة ومركز المنصورة ومقره ديوان عام المحافظة. يخص المدينة (البندر) منها عدد وحدتين إداريتين محليتين لكل منها رئيس وعدد من رؤساء الادارات. هما:
  - حي شرق المنصورة ويختص بها قسم ثان شرطة المنصورة.
  - حي غرب المنصورة ويختص بها قسم أول شرطة المنصورة.

وفيما يتعلق بالريف والقرى، فتضم العديد من الوحدات المحلية مقسمة إداريا على القرى التابعة لمركز المنصورة.
https://ar.wikipedia.org/wiki

- **قرية منية سندوب** (سحب عينة الريف): هي إحدى القرى التابعة لمركز المنصورة في محافظة الدقهلية في جمهورية مصر العربية، حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٦، بلغ إجمالي السكان في منية سندوب ٢٠٥٦١ نسمة، منهم

١٠٦٨١ رجل و ٩٨٨٠ امرأة .ذكرها الأسعد بن مماتي في كتاب الدواوين باسم **منى سندوب**، كما ذكرها صاحب كتاب تحفة الرشاد والجبرتي، وذكرها على باشا مبارك في كتاب الخطط التوفيقية، وذكرها محمد رمزي في كتاب القاموس الجغرافي، وقال إنها من أعمال الدقهلية، وتبعد عن المنصورة قليلا وهو مركزها التابعة له إداريا وشرطيا.
tps://ar.wikipedia.org/wik

د.عينة الدراسة: قامت الباحثة بسحب عينة تقع ضمن نطاق العينات(الغرضية)؛ وذلك نظرا لصعوبة سحب عينة عشوائية من الفئات المستهدفة، واعتمدت على الطريقة الميسرة في اختيار مفردات العينة، وذلك بالذهاب إلى الأماكن التي يتجمع فيها جمهور البحث من الجنسين. وفيما يتعلق بعينة الريف استعانت الباحثة ببعض الطلاب والطالبات الذين يعيشون في هذه القرية فضلا عن بعض المعارف الشخصية التي ساعدت الباحثة في تطبيق الاستبيان، وقد راعت الباحثة أن تكون العينة ممثلة لكافة أطياف المجتمع من حيث السن، والمستوى التعليم، والحالة الاجتماعية، والمهنة،ودخل الأسرةوالمستوى التعليمي للوالدين وحجم الأسرة.هذا وقد بلغ حجم العينة ٢٥٠. والجدول التالي يوضح أهم خصائص العينة:

جدول (٣)

أهم خصائص عينة البحث

السمة	البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
النوع	ذكور	١١٠	٤٤
	إناث	١٤٠	٥٦
السكن	ريف	١١٥	٤٦
	حضر	١٣٥	٥٤
السن	أقل من ٢٠ سنة	٦٠	٢٤
	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠	٨٠	٣٢
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	٧٠	٢٨
	من ٤٠ سنة فأكثر	٤٠	١٦
المستوى التعليمي	أقل من متوسط	٤٠	١٦
	متوسط	٩٠	٣٦
	جامعي فأعلى	١٢٠	٤٨
الحالة الاجتماعية	لم يسبق لها/ لها الزواج	١١٥	٤٦
	متزوج /متزوجة	٩٢	٣٦.٨
	مطلق/ مطلقة	٢٨	١١.٢
	أرمل/ أرملة	١٥	٦
متوسط دخل الأسرة	أقل من ألف جنية	٣٥	١٤
	من ألف إلى أقل من ألفين	٩٢	٣٦.٨
	من ألفين إلى أقل من أربعة	٥٨	٢٣.٢
	أربعة ألاف جنيه فأكثر	٦٥	٢٦
تعليم الأب	أقل من متوسط	٥٧	٢٢.٨
	متوسط	١١١	٤٤.٤
	جامعي فأعلى	٨٢	٣٢.٨
تعليم الأم	أقل من متوسط	٧٢	٢٨.٨
	متوسط	١١٨	٤٧.٢
	جامعي فأعلى	٦٠	٢٤
عدد أفراد الأسرة	أقل من ٤ أفراد	٦٨	٢٧.٢
	٥	١٢٠	٤٨
	٦	٣٢	١٢.٨
	٧ أفراد فأكثر	٣٠	١٢

توضح بيانات الجدول السابق أهم خصائص عينة الدراسة وهي على النحو التالي:

١- تتوزع عينة الدراسة حسب النوع بواقع ٥٦% إناث و ٤٤% من الذكور.

٢-تتوزع عينة الدراسة حسب منطقة السكن بواقع ٥٤% من سكان حضر و ٤٦% من سكان الريف.

٣- تتوزع العينة حسب فئات السن على النحو الآتي: ٣٢% تقع في الفئة العمرية ما بين العشرين وأقل من ثلاثين سنة، و٢٨% تقع في الفئة ما بين ثلاثين إلى أقل من أربعين سنة، و٢٤% أقل من عشرين سنة، وأخيرا ١٦% تقع في الفئة أربعين سنة فأكثر.

٤- تتوزع عينة البحث حسب المستوى التعليمي على النحو الآتي: ٤٨% تعليم جامعي فأعلى، و٣٦% تعليم متوسط، و١٦% أقل من متوسط.

٥- تتوزع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية على النحو الآتي: ٤٦% لم يسبق لهم او لهن الزواج، و ٣٦.٨% متزوجون أو متزوجات، و١١.٢% مطلقون أو مطلقات و٦% أرامل.

هـ. التحليل الاحصائي للبيانات:

١- تحليل البيانات- اعتمدت الباحثة على برنامج الإحصاء الآلي المعرف باسم (spss)؛ وذلك لاستخلاص لتحليل البيانات، وقد اعتمدت الباحثة على المعاملات الاحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري؛ وذلك لمعرفة ترتيب مؤشرات التمييز بين الجنسين حسب الوسط المرجح والنسبة الموزونة.
- معامل (ت) وذلك لمعرفة الفروق الاحصائية ودلالاتها بين كل من عينة الذكور والإناث وعينة الريف والحضر.
- معامل تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا)؛ وذلك لمعرفة التبيان بين الفئات الداخلية للعينة حسب التعليم والدخل.

٢- ٢- المعالجة الإحصائية لعبارات الاستبانة وحساب الوسط المرجح:

قامت الباحثة بوضع الاستجابات وفقا لنمط ليكارت الخماسي يبدأ بـ " أوافق بشدة " = (٥) ، وينتهي بـ" أرفض بشدة"(١). وذلك بالنسبة للعبارات الإيجابية مع عكس القيمة في حالة العبارات السلبية.

وبما أن الاستجابات هي أحد خمسة اختبارات فإنه عادة ما تدخل القيم (الأوزان) (Weights) على النحو التالي:

أ. أوزان أسئلة الموافقة

جدول (٤)

يوضح الوزن النسبي لأسئلة الموافقة(الإيجابي)

(Weights)(الأوزان)	الراي
١	أرفض بشدة
٢	أرفض
٣	محايد
٤	أوافق
٥	أوافق بشدة

ب. حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) كما يلي:

جدول (٥)

يوضح الوسط الحسابي المرجح والنسبة الموزونة

الوسط المرجح	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
من ١ الى ١.٧٩	لا يحدث مطلقاً	ارفض بشدة	منخفض للغاية

من ١.٨٠ الى ٢.٥٩	لا يحدث	ارفض	منخفض
من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩	يحدث احياناً	محايد	متوسط
من ٣.٤٠ الى ٤.١٩	يحدث غالباً	اوافق	مرتفع
من ٤.٢٠ الى ٥	يحدث بكثرة	اوافق بشدة	مرتفع للغاية

سابعا - نتائج الدراسة

١-المؤشرات الاجتماعية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة.

الفرضية الأولى: تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعززمن التمييز بين الجنسين على المستوى الاجتماعي:

جدول (٦)

نتائج الدراسة الميدانية للمؤشرات الاجتماعية للتمييز

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تتحمل الإناث لوحدهن كافة أعمال المنزل من طبخ وغسيل ... الخ	٤.٨	٠.٣١٢
أسرتي غير مقتنعة بقدرة الإناث على تحمل المسؤولية مقارنة بالذكور	٤.٦	٠.٣٣٢
غالب ما تتعرض الإناث في أسرتي للعنف بدرجة تفوق الذكور	٤.٥	٠.٤٠٢
أستطيع الخروج بحرية في أي وقت في الليل والنهار	٤.٥	٠.٤٠٨
يتشارك جميع أفراد الأسرة ذكور وإناث في اتخاذ أي قرار داخل أسرتي	٤.٤	٠.٤٢٥
تسمح أسرتي للذكور فقط بزيارة الأقارب والأصدقاء دون قيود عكس الإناث	٤.٠	٠.٤٣٩
يسمح لنا والدينا بارتداء الملابس التي نريدها سواء للذكور أو الإناث	٣.٨	٠.٥٠٠
يمكن لجميع أفراد الأسرة ذكور وإناث اختيار أصدقائهم بحرية بدون تدخل الأهل	٣.٧	٠.٥١٨
يترك والدي حرية اختيار شريك الحياة لجميع أفراد الأسرة	٢.٢	١.٢١٤
يوجد تفرقة بين الذكور والإناث في الحصول على الغرف داخل البيت	١.٦	١.٦٢٥
يمكن لجميع أفراد الأسرة السفر لوحدهم سواء كانوا ذكور أو إناث	١.٥	١.٦٤١
لا يفرق والدينا في الاهتمام والتدليل بين الذكور والإناث	١.٤	١.٦٥٥
يحصل الذكور على الطعام الأفضل وبكمية أكبر من الإناث داخل البيت	١.٣	١.٦٧١
المتوسط العام	٣.٢٥	

توضح بيانات الجدول (٦) أن هناك ثلاثة عشر مؤشرا اجتماعيا للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، ووفقا لقيمة الوزن المرجح والوزن النسبي الذي اعتمدت عليه الباحثة في جدول (٥)، يتبين أن هناك خمسة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية، حيث تراوح الوزن النسبي ما بين (٤.٨ إلى ٤.٤)، وهي:

الترتيب الأول- تحمل الإناث لوحدهن لكافة أعمال المنزل بمتوسط حسابي (٤.٨).

الترتيب الثاني- عدم اقتناع الأسرة بقدرة الإناث على تحمل المسؤولية بمتوسط حسابي (٤.٦).

الترتيب الثالث– تعرض الإناث بدرجة تفوق الذكور للعنف بمتوسط حسابي (٤.٥) وانحراف معياري (٠.٤٠٢).

الترتيب الرابع– حرية الخروج من المنزل بمتوسط حسابي (٤.٥) وانحراف معياري (٠.٤٠٨).

الترتيب الخامس– مشاركة الذكور والإناث في اتخاذ القرارات داخل الأسرة بمتوسط حسابي (٤.٤)

كما توضح البيانات أيضا أن هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع، حيث تراوح الوزن النسبي لها ما بين (٤.٠ إلى ٣.٧) وهي:

الترتيب السادس– حرية الذكور فقط في زيارة الأهل والأصدقاء بمتوسط حسابي (٤.٠).

الترتيب السابع– قصر حرية ارتداء الملابس على الذكور بمتوسط حسابي (٣.٨).

الترتيب الثامن– الحرية في اختيار الأصدقاء بمتوسط حسابي (٣.٧).

كما توضح البيانات أن هناك خمسة مؤشرات لم تحظ بتقدير أفراد عينة البحث، حصل منها مؤشر على وزن نسبي ضعيف، وحصلت أربعة مؤشرات على وزن نسبي ضعيف للغاية، وهي ما يجعل الباحثة تستبعدها بوصفها مؤشرات للتمييز بين الجنسين داخل أسر عينة الدراسة.

ومن هذه النتيجة يمكن القول بأن الباحثة قد تأكدت من صدق فرضيتها الأولى التي تشير إلى قيام أسر مجتمع الدراسة بممارسات ذات طابع اجتماعي من شأنها التمييز بين الجنسين.

٢– المؤشرات الاقتصادية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة

الفرضية الثانية: تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعزز من التمييز بين الجنسين على المستوى الاقتصادي.

جدول (٧)

نتائج الدراسة الميدانية للمؤشرات الاقتصادية للتمييز

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
لا تحصل الإناث على مستحقاتهم فى الميراث بالكامل أسوة بالذكور	٤.٩	٠.٣٢١
يحصل الذكور على مساعدات مادية فى زواجهم وحياتهم حتى بعد الزواج	٤.٧	٠.٣٣٩
فى حالة عملى أستطيع أن أتحكم فى فلوسى	٤.٥	٠.٣٤٧
يشترط الأهل مجالات عمل محددة	٤.٣	٠.٣٥١
تحرص اسرتى على تأمين مستقبل الذكور دون الإناث	٤.٢	٠.٣٦٠
هناك صعوبة فى خروج الفتاة للعمل بغض النظر عن حاجتها	٣.٥	٠.٤٥٨
يحصل إخوتى الذكور على ما يريدون من مبالغ مالية لشراء الملابس بدرجة لا تتوفر للإناث	٣.١	٠.٤٨٩
يحصل إخوتى الذكور على مصروف أكبر منى بكثير	٣.٠	٠.٥٠٢
أولوية العمل للذكور دون الإناث	٢.٨	٠.٦٢٨
إخوتى يغيرون أجهزتهم الإلكترونية (موبايل، تاب، كمبيوتر) كل فترة على العكس من الإناث	٢.١	١.١٢١
المتوسط العام	٣.٧١	

توضح بيانات الجدول (٧) أن هناك عشرة مؤشرات اقتصادية للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، ووفقا لقيمة الوزن المرجح والوزن النسبي الذي اعتمدت عليها الباحثة في جدول (٥)، يتبين أن هناك خمسة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية، حيث تراوح الوزن النسبي ما بين (٤.٨ إلى ٤.٤)، وهي:

الترتيب الأول–عدم حصول الإناث على مستحقاتهم في الميراث بالكامل أسوة بالذكور بمتوسط حسابي (٤.٩).

الترتيب الثاني– حصول الذكور داخل الأسرة على مساعدات مادية حتى بعد زواجهم بمتوسط حسابي (٤.٧).

الترتيب الثالث– عدم القدرة على التحكم في ناتج العمل بمتوسط حسابي(٤.٥).

المؤشر الرابع– اشتراط الأهل مجالات عمل محددة بمتوسط حسابي (٤.٣).

المؤشر الخامس– حرص الأسرة على تأمين مستقبل الذكور دون الإناث بمتوسط حسابي (٤.٢).

كما توضح البيانات أيضا حصول ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع وهي:

الترتيب السادس– صعوبة الخروج للعمل بمتوسط حسابي (٣.٥)

الترتيب السابع– تمييز الذكور فيما يخصص لهم من مبالغ لشراء الملابس بمتوسط حسابي (٣.١).

الترتيب الثامن– حصول الذكور على مصروف شهري أكبر من الإناث بمتوسط حسابي (٣.٠).

فضلا عن ذلك هناك مؤشر حصل على وزن نسبي متوسط ومؤشر حصل على وزن نسبي منخفض.

ومن هذه النتيجة يمكن القول بأن الباحثة قد تأكدت من صدق فرضيتها الثانية التي تشير إلى قيام أسر مجتمع الدراسة بممارسات ذات طابع اقتصادي من شأنها التمييز بين الجنسين.

٣– المؤشرات الثقافية للتمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة

الفرضية الثالثة: تقوم الأسر في مجتمع الدراسة بممارسات تعزز من التمييز بين الجنسين على المستوى الثقافي.

جدول (٨)

نتائج الدراسة الميدانية للمؤشرات الثقافة للتمييز

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أستطيع أن أعارض أي قراره تتخذ الأسرة	٤.١	٠.٣٥٥
للأخ الكبير سطوة على باقي أفراد الأسرة من الإناث	٣.٨	٠.٣٨٧
من الصعوبة بالنسبة للفتاة داخل أسرتي ممارسة العمل السياسي	٣.٥	٠.٤١٥
تفرض أسرتي كثيراً من القيود على البنات خارج نطاق الأسرة على عكس موقفها من الأولاد	٣.٢	٠.٤٣١
قيادة السيارة أو ركوب الدراجة هو أمر مقتصر فقط على الولاد داخل الأسرة	٣.٢	٠.٤٣٩
يسمح للأخوة الذكور فقط بممارسة الألعاب الرياضية	٣.٠	٠.٥٢١
دخل إخوتي الأولاد مدارس خاصة والبنات تعليم حكومي	٢.١	١.١٢٥
تهتم أسرتي بمستقبل الأولاد في التعليم أكثر من اهتمامها بالإناث	١.٨	١.٢٥١
تترك أسرتي الحرية للأولاد في استخدام كافة أجهزة الاتصال على العكس من موقفها من البنات	١.٦	١.٦٤٧
يفرض على البنات داخل أسرتي قيود لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على عكس الولاد	١.٠	١.٨٤١
تهتم أسرتي بتعليم الذكور أكثر من تعليم الإناث	٠.٨	١.٩٢٥
المتوسط العام	٢.٥٥	

توضح بيانات الجدول (٨) أن هناك أحد عشر مؤشرا ثقافيا للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، ووفقا لقيمة الوزن المرجح والوزن النسبي الذي اعتمدت عليها الباحثة في جدول (٥)، يتبين أن هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع، حيث تراوح وزنها النسبي ما بين (٣.٥ إلى ٤.١)، وهي:

- الترتيب الأول–عدم القدرة على معارضة قرارات الأسرة بمتوسط حسابي (٤.١).
- الترتيب الثاني– سطوة الأخ الكبير على باقي أفراد الأسرة من الإناث بمتوسط حسابي (٣.٨).
- الترتيب الثالث– صعوبة ممارسة الإناث للعمل السياسي بمتوسط حسابي (٣.٥).

كما توضح البيانات السابقة أن هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي متوسط وهي:

- الترتيب الرابع– فرض الكثير من القيود على الإناث داخل الأسرة بمتوسط حسابي (٣.٢) وانحراف معياري (٠.٤٣١).
- الترتيب الخامس– قصر قيادة السيارة أو ركوب الدراجة على الذكور فقط بمتوسط حسابي (٣.٢) وانحراف معياري (٠.٤٣٩).
- الترتيب السادس اقتصار ممارسة الألعاب الرياضية على الذكور دون الإناث بمتوسط حسابي (٣.٠).

وتبقى من المؤشرات الأحد عشر خمسة مؤشرات، حصل مؤشران على وزن نسبي منخفض وثلاثة مؤشرات على وزن نسبي منخفض للغاية.

ومن هذه النتيجة يمكن القول بأن الباحثة قد تأكدت من صدق فرضيتها الثالثة التي تشير إلى قيام أسر مجتمع الدراسة بممارسات ذات طابع ثقافي من شأنها التمييز بين الجنسين.

٤–ترتيب المؤشرات العامة للتمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة

جدول (٩)

ترتيب المؤشرات العامة للتمييز بين الجنسين

البعد	المتوسط الحسابي
الاجتماعي	٣.٢٥
الاقتصادي	٣.٧١
الثقافي	٢.٥٥

تظهر بيانات الجدول (٩) أن المؤشرات الاقتصادية للتمييز بين الجنسين تأتي في مقدمة مؤشرات التمييز بمتوسط حسابي (٣.٧١)، يليها المؤشرات الاجتماعية بمتوسط حسابي (٣.٢٥) وفي الترتيب الثالث جاءت المؤشرات الثقافية بمتوسط حسابي (٢.٥٥). ووفقا للوزن النسبي المرجح فإن المؤشرات الاقتصادية دخلت تحت مظلة المؤشرات المرتفعة، في حين جاءت كل من المؤشرات الاجتماعية تحت ملظة المؤشرات المتوسط، أما المؤشرات الثقافية فقد جاءت تحت مظلة المؤشرات المنخفضة.

٥– دور المتغيرات الوسيطة (النوع، السكن، المستوى التعليمي، مستوى المعيشة) في تحديد طبيعة مؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة:

أ. الفرضية الرابعة: هناك فروق في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة تعود إلى النوع (ذكور/إناث).

باستخدام الاختبار الإحصائي (ت) لقياس الفروق بين عينتي الذكور والإناث، تظهر بيانات الجدول التالي الفروق بين المجموعتين:

جدول (١٠)

الفروق بين عينتي الذكور والإناث في مؤشرات التمييز بين الجنسين

أبعاد التمييز	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	قمة ت	مستوى الدلالة
البعد الاجتماعي	ذكور	١١٠	٢٨.٢٥١٤	**٤.٥٢١	٠.٠٠٠
	إناث	١٤٠	٤١.٤٥١٧		
البعد الاقتصادي	ذكور	١١٠	٢١.٥٦٢١	**٤.٦٢٥	٠.٠٠٠
	إناث	١٤٠	٣٢.٥١٤٧		
البعد الثقافي	ذكور	١١٠	٢٧.٣٢١٤	**٤.٣٨٥	٠.٠١
	إناث	١٤٠	٣٨.٢١٤٧		

** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

توضح بيانات الجدول (١٠) أن هناك فروقاً بين عينتي الذكور والإناث في مؤشرات التمييز بين الجنسين على النحو التالي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث في مؤشرات التمييز الاجتماعي بين الجنسين لصالح عينة الإناث.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠١) بين عينة الذكور وعينة الإناث في مؤشرات التمييز الاقتصادي بين الجنسين لصالح عينة الإناث.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠٠٥) بين عينة الذكور وعينة الإناث في مؤشرات التمييز الثقافي بين الجنسين لصالح عينة الإناث.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن الباحثة قد تحققت من صدق الفرضية الرابعة من فرضيات دراستها الأساسية.

ت. الفرضية الخامسة- هناك فروق في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة تعود إلى منطقة السكن (ريف حضر).

باستخدام الاختبار الإحصائي (ت) لقياس الفروق بين عينتي الريف والحضر، تظهر بيانات الجدول التالي الفروق بين المجموعتين:

جدول (١١)

الفروق بين عينتي الريف والحضر في مؤشرات التمييز بين الجنسين

أبعاد التمييز	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	قمة ت	مستوى الدلالة
البعد الاجتماعي	ريف	١١٥	٤٥.١٢٤٧	**٣.٥٢١	.00
	حضر	١٣٥	٣٥.٦٥٤٧		
البعد الاقتصادي	ريف	١١٥	٢٩.٣٦٥٨	**٤.٢٥١	.01
	حضر	١٣٥	٢٠.٣٢٥١		
البعد الثقافي	ريف	١١٥	٣٩.٢٥١٤	*٤.٢١٤	.05
	حضر	١٣٥	٣١.٢١٤٧		

** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥

توضح بيانات الجدول (١١) أن هناك فروقاً بين عينتي الريف والحضر في مؤشرات التمييز بين الجنسين على النحو التالي:

– هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠١) بين عينة الريف وعينة الحضر في مؤشرات التمييز الاجتماعي بين الجنسين لصالح عينة الريف.

– هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠١) بين عينة الريف وعينة الحضر في مؤشرات التمييز الاقتصادي بين الجنسين لصالح عينة الريف.

– هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية، بلغ (٠.٠٥) بين عينة الريف وعينة الحضر في مؤشرات التمييز الثقافي بين الجنسين لصالح عينة الريف.

ج. الفرضية السادسة– هناك تباين في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة تعود إلى المستوى التعليمي.

جدول رقم (١٢)

يوضح التباين بين فئات العينة حسب المستوى التعليمي يتعلق بمؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة

أبعاد التمييز	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المستوى التعليمي	العدد = ن	المتوسط الحسابي
الاجتماعي	بين المجموعات	١.٣٨٤	٠.٦٩٢	٢	٠.٠٠٠	أقل متوسط	٤٠	١٥.٢٤٤٤
	داخل المجموعات	٩٤٥.١٦٣	٢.٨٩٩	٣٢٦		متوسط	٩٠	١١.٣١٤٠
	المجموع	٩٤٦.٥٤٠	-	٣٢٨		جامعي فأعلى	١٢٠	١٠.٤٠٦٨
الاقتصادي	بين المجموعات	٢١.٦٣٠	١٠.٨٣٠	٢	٠.٠٠١	أقل متوسط	٤٠	١٩.٤٨٨٩
	داخل المجموعات	٢٤٧٣.١٤٠	٧.٥٨٦	٣٢٦		متوسط	٩٠	١٥.٨٩٢٦
	المجموع	٢٤٩٤.٨٠٠	-	٣٢٨		جامعي فأعلى	١٢٠	١٣.٣٥٥٩
الثقافي	بين المجموعات	١٣.٩١٥	٦.٩٥٧	٢	٠.٠٠٠	أقل متوسط	٤٠	٢٦.٧٥٥٦
	داخل المجموعات	٣٢٢٠.٥١١	٧.١١٨	٣٢٦		متوسط	٩٠	٢٠.٣٠٥٨
	المجموع	٢٣٣٤.٤٢٢	-	٣٢٨		جامعي فأعلى	١٢٠	١٧.٧١١٩

باستخدام الاختبار الإحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا)، تظهر بيانات الجدول رقم (١٢) أن هناك تبايناً ذا دلالة إحصائية بين فئات العينة المختلفة حسب المستوى التعليمي في تقديراتهم لمؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، وفيما يلي تفاصيل هذا التباين:

– هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا للمستوى التعليمي في تقديراتهم للبعد الاجتماعي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح المستوى التعليمي أقل من المتوسط.

– هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا للمستوى

التعليمي في تقديراتهم للبعد الاقتصادي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح المستوى التعليمي أقل من المتوسط.

- هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا للمستوى التعليمي في تقديراتهم للبعد الثقافي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح المستوى التعليمي أقل من المتوسط.

ومن هنا يمكن القول إن أصحاب التعليم الأقل من المتوسط هم الأكثر شعورا بممارسات التمييز المختلفة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة مقارنة بأصحاب المستوى التعليمي المتوسط والجامعي فأعلى.

د. الفرضية السادسة– هناك تباين في مؤشرات التمييز بين الجنسين داخل أسر مجتمع الدراسة تعود إلى مستوى الدخل

جدول رقم (١٣)

يوضح التباين بين فئات العينة حسب مستوى الدخل يتعلق بمؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة

أبعاد التمييز	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	مستوى الدلالة	الدخل	العدد = ن	المتوسطات
الاجتماعي	بين المجموعات	٦١٤.٦٥٤	٥	١٢٢.٩٣٥	٠.٠٠٠	أقل من ألف جنية	٣٥	٤٧.٢٩٥٤
						من ألف إلى أقل من ألفين	٩٢	٤١.٠٠٠٠
	داخل المجموعات	٧٤٥١.٢١٤	٢٥٠	٢٩.٨٠٠		من ألفين إلى أقل من أربعة	٥٨	٣٣.١١٢١
						أربعة ألاف جنيه	٦٥	٢٩.٧٤١٥
	المجموع	٨٠٦٥.٩٠٣	٢٥٥					
الاقتصادي	بين المجموعات	٢٢٩.٩٤١	٥	٤٥.٩٨٤	٠.٠٠١	أقل من ألف جنية	٣٥	٤٢.٢١٤١
						من ألف إلى أقل من ألفين	٩٢	٣٢.١٢١٤
	داخل المجموعات	٣٣٢١.١٢١	٢٥٠	١٣.٢٨٣		من ألفين إلى أقل من أربعة	٥٨	٢٧.١٤١٥
						أربعة ألاف جنيه فأكثر	٦٥	٢١.١٠١٠
	الم٣جموع	٣٥٥٠.٨٩٥	٢٥٥					
الثقافي	بين المجموعات	٦٢.٦٥١	٥	١٢.٥٢١	٠.٠٠٠	أقل من ألف جنية	٣٥	٤١.٢١٤٥
						من ألف إلى أقل من ألفين	٩٢	٣٤.٥١٤١
	داخل المجموعات	٢٥٢٥.٣٦٢	٢٥٠	١٠.١٠٢		من ألفين إلى أقل من أربعة	٥٨	٢٧.٢١٤١
						أربعة ألاف جنيه فأكثر	٦٥	٢٠.٠٠٠٠
	المجموع	٢٥٨٨.٢١٠	٢٥٥					

باستخدام الاختبار الاحصائي تحليل التباين أحادي الاتجاه (أنوفا)، تظهر بيانات الجدول رقم (١٢) أن هناك تبايناً ذا دلالة إحصائية بين فئات العينة المختلفة حسب مستوى الدخل في تقديراتهم لمؤشرات التمييز بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، وفيما يلي تفاصيل هذا التباين:

- هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا لمستوى الدخل في تقديراتهم للبعد الاجتماعي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح الفئة التي يقل دخلها عن ألف جنيه.
- هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا لمستوى الدخل في تقديراتهم للبعد الاقتصادي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح الفئة التي يقل دخلها عن ألف جنية.
- هناك تباين ذو دلالة إحصائية عند معنوية، بلغت (٠.٠١) بين فئات العينة وفقا لمستوى الدخل في تقديراتهم للبعد الثقافي لمؤشرات التمييز بين الجنسين، وجاء التباين لصالح الفئة التي يقل دخلها عن ألف جنيه.

ومن هنا يمكن القول إن أصحاب الدخل المنخفض (الذي يقل عن ألف جنيه) هم الأكثر شعورا بممارسات التمييز المختلفة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة مقارنة بباقي شرائح الدخل.

ثامنا- مناقشة نتائج الدراسة (التمييز بين الجنسين من منظور النوع الاجتماعي)

خلصت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك حالة من التمييز بين الجنسين في أسر عينة الدراسة، اتخذ هذا التمييز ثلاثة أشكال عبرت عن نفسها من خلال مجموعة من الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتأتي الباحثة هنا لمناقشة ما خلصت إليه من نتائج في ضوء منظور النوع الاجتماعي، وهو التوجه الذي طرحته الباحثة في الإطار النظري لدراستها، والذي ستحاول من خلاله تفسير ما خلصت إليه الدراسة الميدانية من نتائج:-

١- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك ثلاثة عشر مؤشراً اجتماعيا دالا على التفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع البحث، من بين هذه المؤشرات حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع، وهو ما يعني أن أكثر من ٦١% من إجمالي المؤشرات كانت فاعلة، وتشير إلى أن ثمة ممارسات حقيقية للتفرقة بين الجنسين في مجتمع البحث.(*)

وتعود الباحثة هنا إلى تلك المؤشرات؛ لتحاول إلقاء الضوء على الإطار الاجتماعي المفسر لتلك التفرقة، فإذا ما أخذنا المؤشر الأول وهو تحمل الإناث لوحدهن كافة أعمال المنزل، نجد أن ذلك الوضع يحيل إلى الحديث عن

(*) سوف تكتفي الباحثة بالتعليق على أهم المؤشرات خاصة تلك التي حصلت على وزن نسبي مرتفع للغاية.

التنشئة الاجتماعية التي تربت خلالها الفتاة في الأسرة العربية ومنذ نعومة اظافرها على أن أعمال المنزل تخص الإناث لوحدهن دون الذكور، والدراسة هنا تتفق مع ما خلص إليه كل من هشام شرابي في دراسته (مقدمات لدراسة المجتمع العربي)، وما أكد عليه حليم بركات في دراسته (المجتمع العربي المعاصر)، حيث أكد الباحثان على أن الفتاة داخل الأسرة العربية تربت منذ الصغر على تحمل مسؤولية أعمال المنزل، ومن ثم فإنه من الطبيعي أن يحتل هذا المؤشر في دراستنا الراهنة الصدارة بوصفه مؤشرا دالا على استمرار التفرقة بين الجنسين داخل هذه الأسر.

ومراجعة المؤشر الثاني تحيلنا إلى أن ثمة نظرة سلبية تسود أسر مجتمع البحث، مفادها أن الإناث لا تمتلك القدرة على تحمل المسؤولية، وتلك أيضا ممارسة اجتماعية تعد الأسرة في المجتمعات العربية مسؤولة مسؤولية كاملة عن استمراريتها، وتعبر في ذات الوقت عن نظرة متحيزة ضد المرأة، فنحن هنا بصدد حالة اجتماعية ينظر فيها إلى النساء، وكأنهن ناقصات ومن ثم لا يفتقرن للقدرة على تحمل المسؤولية، وبالطبع فإن الرجال دون النساء هم القادرون على ذلك.

نحن هنا أمام خطاب ذكور مسكوت عنه بدرجة كبيرة، خطاب أبوي تحتل فيه النساء قاع الهرم الاجتماعي داخل الأسرة، وربما يكون المؤشر الثالث خير دليل على ذلك الخطاب، وهو المؤشر الذي أوضح أن الإناث يتعرضن للعنف داخل أسر مجتمع البحث بدرجة تفوق الذكور، وهنا نجد أن مقولات المجمع الأبوي لكل من هشام شرابي وحليم بركات وكافة الكتابات النسوية العربية، نجد هذه المقولات فاعلة في تفسير وفهم هذا الموقف، ففي هذا المجتمع يحتل الذكور إما هرم السلطة داخل الأسرة أو يشاركن الأب في امتلاك وممارسة تلك السلطة، ومن ثم فإن الإناث وحدهن من يعانين صور العنف الأسري وبدرجة تفوق الذكور، فتعرض الذكور من الأبناء للعنف من شأنه أن يقلل أو يهين الصورة الذكورية للأسرة، وعليه فإن العنف يقع في الغالب على الإناث، ونادرا ما نجده يمارس على الذكور.

وتكتمل الصورة الذكورية للأسر في مجتمع البحث، عندما نصل للمؤشر الرابع والخامس على وجه الخصوص، فالرابع يحيل إلى افتقاد الإناث لحرية الخروج من المنزل، بينما الخامس يشير إلى تدني مشاركة الإناث في اتخاذ القرارات داخل الأسرة. ونظرة فاحصة للمؤشر الرابع توضح لنا إلى أي مدى تتغلل الممارسات التمييزية المستندة إلى النوع الاجتماعي داخل مجتمع البحث، حيث تعاني الإناث من افتقادها لحرية الخروج من المنزل، في الوقت الذي لا يحرم الذكور من تلك الممارسة، وفهم تلك الممارسة لا يتم بمعزل عن شبكة التقاليد والعادات التي تؤطر تحركات المرأة في المجتمعات التقليدية، ومن بينها المجتمعات العربية والمصري منها على سبيل المثال، فحركة المرأة هنا محسوبة ومحددة، فخروج المرأة من المنزل لا بد أن يكون بسبب، بل وخروجها من المنزل والعودة إليه مرهون بتواقيت يجب مراعاتها

وإلا خضعت المرأة، لسيل من الاتهامات بل والعقوبات التي ربما تصل إلى حرمانها من الخروج مرة ثانية، أو وضع مزيد من القيود على حركتها خارج المنزل.

أما عن تدني مشاركة المرأة في صناعة القرار داخل الأسرة، فهو أيضا مؤشر يحيل إلى سطوة النزعة الذكورية وما يتبعها من ممارسات أسرية، فالأب أو الذكر لا يقبل بأي حال من الأحوال أن تشاركه أية امرأة السلطة والسطوة داخل المنزل، فهو رب المنزل وسيده الذي يملك صناعة القرار، وقراره هذا ناقد على كافة الأبناء بل والزوجة أيضا، وتشمل تلك القرارات كافة تفاصيل وممارسات الأسرة بدءا من تعليم الأبناء إلى زواج الإناث، غير ذلك من قرارات أسرية بعضها مصيري ويتوقف عليه حياة ومستقبل الإناث داخل الأسرة.

٢- أوضحت النتائج الميدانية أن هناك عشرة مؤشرات اقتصادية للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، من بين المؤشرات العشرة حصلت خمسة مؤشرات على وزن نسبي مرتفع للغاية، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات أخرى على وزن نسبي مرتفع، وهو ما يعني أن أكثر من ٨٠% من إجمالي المؤشرات كانت فاعلة، وتشير إلى أن ثمة ممارسات حقيقية للتفرقة بين الجنسين (اقتصاديا) في مجتمع البحث.

في مقدمة مؤشرات التمييز الاقتصادية بين الجنسين جاء مؤشر خاص بعدم قدرة الإناث على الحصول على مستحقاتهن في الميراث بالكامل، وحقيقة أن تلك الممارسة تعد الأكثر تكرارا في كافة المجتمعات العربية، فقلما نجد دراسة معنية بالشأن النسوي إلا وقد أشارت إلى تلك المشكلة، فعلى الرغم من أن القوانين العربية _والتي تستند في هذه الجزئية على الشرع_ قد استقرت منذ وقت طويل وفصلت في هذه القضية، فإن ما أقره القانون شيء وما يمارس في الواقع المعاش شيء آخر. والباحثة هنا تتفق مع ما خلصت إليه بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (ماهر الضبع، ٢٠١٧) في مناقشة تلك المشكلة، حيث أوضح أن هذه القضية تشبه المرض العضال غير القابل للشفاء في المجتمعات العربية، فعلى الرغم من أن الشرع قد ضمن وصان للمرأة حقها في الميراث، فإن الشائع على نطاق واسع في الأسرة العربية أن المرأة لا تحصل على حقوقها الكاملة فيما ترثه عن والديها.

وترتبط تلك الممارسة بعدة مناظير اجتماعية تحيل جميعها إلى ممارسات المجتمع الأبوي الذكوري، الذي يرى في حصول المرأة على حقها في الميراث نوعاً من تفتيت ثروة الأسرة وخروجها عن الإطار الذكوري، وفي أحسن الأحوال تجبر النساء على التناول على حقوقها في الميراث (خاصة عندما يكون أرض أوعقار) مقابل حصولها على تعويض هزيل لا يتعدى في بعض الأحيان ١٠% من قيمة حقها في ذلك الميراث.

ولا يعد عدم حصول الإناث على حقوقهن الكاملة في الميراث داخل أسر مجتمع البحث، المؤشر الاقتصادي البارز في مجال التفرقة بين الجنسين المستندة إلى النوع الاجتماعي (الجندر)،

فهناك عدد آخر من الممارسات لا تقل أهمية، منها محاباة الذكور على حساب الإناث فيما يتعلق بالحصول على مساعدات الأسرة حتى بعد الزواج، وعدم قدرة الإناث على التحكم في ناتج العمل، وكلتا الممارستين تحيلان إلى سطوة الذهنية الذكورية في تسيير مجريات الأسرة الاقتصادية، وبداية فإن مسؤولية الأسرة عن الفتاة تنحسر في الغالب بعد زواجها وخروجها من منزل الأسرة، حيث تنتقل إلى (عصمة رجل آخر)، ومن ثم تنتفي المسؤولية الاقتصادية لأسرتها، في حين أن ذلك لا يحدث بالنسبة للذكور، حيث تظل رعاية الأسرة الاقتصادية مستمرة حتى بعد زواج الابن بل وإنجابه عدداً من الأبناء، فالولد هو امتداد الأسرة وهو الذي يحمل اسم أبيه، ومن ثم هناك الكثير من المسوغات التي تجعل يملك الحق في مطالبة الأسرة باستمرار مساعدته، على خلاف الفتاة التي تنتهي علاقتها الاقتصادية بأسرتها في الغالب بعد انتقالها لمنزل الزوجية.

ولا يقل مؤشر عدم القدرة على التحكم في ناتج العمل، ولا يقل قسوة في مسألة التفرقة بين الجنسين عن المؤشرات السابقة، فالفتاة تخرج إلى العمل، ومع ذلك لا تملك القدرة على التحكم في ناتج عملها، فما تستطيع أن تجنيه من أموال يصل في النهاية إلى رب الأسرة، وهو الذي يتحكم في توجيهه كيفما يشاء.

هنا نكتشف أن الإناث داخل أسر مجتمع البحث يعانين من تمييز مركب، فهن من ناحية يتحلمن وحدهن مهمة القيام بأعمال المنزل (من طبخ وغسيل ...الخ)، وهن يقمن بهذا العمل بدون مقابل ولا أجر، ومن ناحية أخرى عندما يتاح لبعضهن العمل خارج نطاق الأسرة لا يستطعن التحكم في ناتج عملهن، وعلى ذلك تصبح معاناة الإناث داخل الأسرة فيما يتعلق بالعمل والأجر معاناة مركبة، يقعن خلالها في دائرة الاغتراب حسب التصور الماركسي، وهي الحالة التي يفقد خلالها العامل قدرته على التحكم في ناتج عمله.

٣- أوضحت النتائج الميدانية أن هناك أحد عشر مؤشرا ثقافيا للتفرقة بين الجنسين في أسر مجتمع الدراسة، من بين هذه المؤشرات الأحد عشر هناك ثلاثة مؤشرات حصلت على وزن نسبي مرتفع. يشير المؤشر الأول منها إلى عدم قدرة الإناث على معارضة قرارات الأسرة مقارنة بالذكور، ويمكن تفسير ذلك المؤشر في ضوء سيادة السلطة الذكورية المستندة إلى مفهوم النوع الاجتماعي في ممارساتها تجاه الأبناء على وجه العموم.

فإذا كان هناك -كما سبق الإشارة- تمييز في مسألة مشاركة الإناث في صناعة القرار داخل الأسرة، فمن الطبيعي أن تمتد الممارسة التمييزية لتشمل أيضا عدم قدرة الإناث على معارضة قرارات الأسرة، وهو أمر يفهم في ضوء سلطة المجتمع الذكوري، فالإناث داخل العائلة العربية، كما أوضح حليم بركات (١٩٨٤) أسيرات سلطة الأب المطلقة على الأبناء، وعليه يصبح ضرباً من الخيال أن تفكر المرأة في عصيان قرارات الأسرة، حتى وإن كانت على غير إرادتها.

ويبـدو أن خضـوع الإنـاث لسـلطة الأسـرة المطلقة، أمر لا يقتصر على الريف، كما يعتقد البعض، بل هي مسألة عامة في الأسرة العربية في ريفها وحضرها، وهذا ما أشارت إليه عزة بيضون في دراسة لها، والتي أكدت في نتائجها الميدانيـة أن الفتيـات يخضـعن تمامـا لتوجهـات الأسرة وسلطتها المطلقة، بغض النظرعن منطقة السكن ريفاً كانت أم حضراً.

والسؤال هنا كيف يمكن أن نفهم أو نفسر هذا المؤشر من منظور النوع الاجتماعي؟ إن خضوع الفتاة لسلطة الأسرة _والتي هي سلطة ذكوريـة_ هـو أمـر تـتمكن مـن خلالـه الأسـرة العربيـة عمومـا مـن إعـادة إنتـاج السـياق الاجتماعي الذي تتحرك فيه المرأة، ومن ثم فإن الخروج عن سياق الأسرة أو محاولة التحرر من قيودها هو سلوك يعد تهديدا مباشراً للصورة النمطيـة التـي تعيشـها الأسـرة العربيـة، وتهديـدا لبقائها واستمرارها.

وتتضـح تلـك الصـورة بشـكل جلـي، عنـدما نصـل للمؤشـر الثقافي الثـاني الـذي ينص علـى سـطوة الأخ الكبيـر داخـل الأسـرة علـى بـاقي أفرادها من الإناث، فتلك السلطة أو السطوة هي امتداد لسلطة الأب التقليدية، هنا يمكن القول بأن الآباء حريصون على تدريب الأبناء الذكور على ممارسات السلطة، حتى إذا ما انتقلوا إلى أسرهم الجديدة تمكنوا من إعادة إنتاج السياق الاجتماعي الذي تحتل فيه الإناث مكانة متدنية بعد الرجل.

ولا يقتصر التمييز –ثقافيا– عند حد الخضوع لسطلة الأسرة المطلقة أو لسلطة الذكور منها على وجـه الخصـوص، بـل يشـمل أيضـا التمييـز ممارسات متنوعة تصل إلى حد نفي الإمكانية عن أن تقوم الإناث بممارسة العمل السياسي، ولما لا فطالما أن ثمة تصنيفاً يجعل الأعمال المنزلية من نصيب المرأة فقط، فمن الطبيعي أن ينظر إلى المرأة بوصفها غير قادرة على القيام بأي عمل آخر خارج نطاق المنزل.

ومراجعة هذا المؤشر على وجه الخصوص، تكشف لنا عن توغل الممارسات الأبوية وتجذر التفرقة بين الجنسين استنادا إلى منظور النوع الاجتماعي، والذي في ظله تنحسر أدوار المرأة في الأعمال التقليدية داخل المنزل، والتي تتصل في الغالب بخدمة الأسرة بوجه عام والذكور داخلها على وجه الخصوص، وهكذا وفي ظل هذه النزعة الأبوية المفرطة تظل المرأة حبيسة جدران المنزل وغير قادرة على امتلاك أية قدرات تسير بها نحو التمكين الاجتماعي في كافة صوره.

خاتمة:

إن النتائج السابقة لم تكن بمثابة الصدمة بالنسبة للباحثة، إذ إن غالبية تلك المؤشرات كشفت عنها الدراسات السابقة منذ زمن يصل في بعضها إلى العقد الثامن من القرن العشرين، ولكن الصدمة الحقيقة بالنسبة للباحثة هي حالة إعادة الإنتاج المستمرة التي تشهدها تلك المؤشرات في الواقع المصري، يحدث ذلك على الرغم من أننا على وشك الانتهاء من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، يحدث ذلك على الرغم مما

حققته المرأة من إنجازات ومكاسب على كافة الأصعدة، يحدث ذلك على الرغم من أنه لم نعد في حاجة إلى تأكيد ولا تدليل على أهمية الدور التنموي للمرأة.

إن المسألة في غاية الأهمية بل والخطورة، فمصر تمر خلال السنوات الأخيرة بالكثير من الأزمات والتحديات التي تجعل من المهم أن تتكاتف كافة القوي المجتمعية لأجل التغلب على تلك التحديات، ولن يتم ذلك دون المشاركة الكاملة للمرأة في كافة الجهود التي تبذل، وهي مشاركة لا ينبغي لها أن تكون هامشية ولا شكلية من قبيل تعيين عدد من النساء في مقاعد مجلس الشعب أو بعض المواقع الوزارية، فالأمر أكبر من ذلك، الأمر يخص قوى اجتماعية باتت تشكل الآن نسبة كبيرة من القوى البشرية في المجتمع المصري، وعليه نحن في حاجة إلى إعادة النظر في كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة؛ لأجل الدفع بها وبقوة في كافة المجالات، فتجاهل المرأة واستمرار النزعة التمييزية أمر لن يضر النساء فقط بل ستقع عواقبه على المجتمع بأكمله. وعلى ذلك توصي الباحثة بالتالي:

١- أن تعيد كافة المؤسسات العاملة في الحقل النسوي النظر في برامجها وسياساتها؛ لأجل العمل على القضايا الأكثر أهمية بالنسبة للمرأة وعدم الاكتفاء بالتنظير والجلوس في القاعات المكيفة.

٢- إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة بما يضمن تفعيل دورها الاجتماعي وعلى كافة الأصعدة.

٣- أن يتحمل الجهاز الإعلامي المصري مسؤوليته تجاه قضايا المرأة، وأن يحاول الابتعاد عن تلك الصورة النمطية التي يحاوله تثبيتها عن كون المرأة إما داعرة أو فاجرة أو مستهترة، وهي النماذج السيئة التي حاولت الدراما المصرية التأكيد عليها خلال السنوات الماضية.

المراجع:

١. أبو بكر، أميمة وشكري، شيرين(٢٠٠٢)، المرأة والجندر. إلغاء التمايز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر العربي، دمشق.

٢. الساعاتي، سامية (٢٠٠٧) المرأة والمجتمع المعاصر، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

٣. الحيدري إبراهيم (٢٠٠٣) النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣.

٤. الضبع، ماهر عبد العال (٢٠١٧). المرأة والمجتمع في مصر. العقل النسوي في مواجهة المجتمع الذكورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٥. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مايو ٢٠٠٥) قضايا جوهرية ناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التعليق العام رقم ١٦. المساواة بين الرجل والمـرأة فـي حـق التمتـع بجميـع الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة٣ مـن العهـد الـدولي الخـاص بـالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). الطبعة العربية.

٦. العجـاتي، محمد، وسـناري، نـوف (٢٠١٢) المـرأة والمواطنـة. تحليـل لدسـتور مصـر الجديـدة، المنتـدى العربـي للمواطنـة فـي المرحلة الانتقالية.

٧. أمين، قاسم (١٩٧٠) تحرير المرأة. دار المعارف، القاهرة.

٨. الاتحـاد الـدولي لتنظـيم الأسـرة (IPPF) (٢٠١٥ فبراير) الحقوق الصحية والجنسية والإنجابيـة. مفتـاح المسـاواة بـين الجنسـين وتمكين المرأة. لندن.

٩. برنـــــامج الأمـــــم المتحـــــدة الإنمـائي(٢٠١٣).تقريـر التنميـة البشـرية. نهضـة الجنـوب. تقـدم بشـري فـي عـالم متنـوع. ترجمـة لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسـيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة.

١٠. _____(٢٠١٠) تقريـر التنميـة البشـرية: الثـروة الحقيقيـة للأمـم: مسـارات إلـى التنميـة البشـرية، ترجمـة لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربـي آسيا "الإسكوا"، الأمم المتحدة.

١١. برنامج الأغذية العالمي "الأمم المتحدة" (٢٠١٥) سياسـة المسـاواة بـين الجنسـين ٢٠١٥-٢٠٢٠، مكتب الشؤون الجنسانية، إيطاليا.

١٢. بركـات، حليم (١٩٨٤) المجتمـع العربـي المعاصـر. بحـث اسـتطلاعي اجتمـاعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٣. بوفـوار، سـيمون دي (٢٠٠٦) المـرأة باعتبارها الآخر. في "النوع. الذكر والأنثى بـين التميـز والاخـتلاف. مقـالات مختـارة" ترجمـة محمد قـدري عمـارة، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب. القاهرة.

١٤. بيضـون، عـزة شـرارة (٢٠٠٧) الرجولـة وتغير أحوال النساء .دراسة ميدانية، ط ١، المركـز الثقـافي العربـي، الـدار البيضـاء، بيروت.

١٥. جلبرت، لوسي، ووبتسر، بولا (٢٠٠٦)، مخاطر الأنوثة، في " النوع . الذكر والأنثى بـين التميـز والاخـتلاف. مقـالات مختـارة " ترجمـة محمد قـدري عمـارة، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة.

١٦. حوسو، عصمت محمد (٢٠٠٩). الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، الطبعة العربية الأولي، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩.

١٧. شرابي، هشام، مقدمات لدراسة المجتمع العربـي، الأهليـة للنشـر والتوزيـع، بيـروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، بيروت، ص ٢٨

١٨. _____(٢٠٠٠ أ)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط٤،دار نلسن، السويد _ بيروت، ص

١٩. _____ (٢٠٠٠ ب)، النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر، ط٣، دار نلسن، بيروت، السويد.

٢٠. صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA (٢٠٠٦) مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، مشروع المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"، رام الله، فلسطين.

٢١. عبد الرازق، عريف، وذراع، ميدني شايب (٢٠١٣). الجندر: جدلية العلاقة بين الرجل والمرأة في ظل تحولات الأسرة الجزائرية. مطرقة الاحتواء أم سندان الاستبعاد. الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

٢٢. عدوني، عصام (٢٠١٦) العنف والتمييز ضد المرأة في المغرب: مقاربة سوسيولوجية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢٣. غازي، نسرين(٢٠٠١) التنميط الجنسي للإناث في المدرسة وأثره في اختيار الدراسة والمهنة، رسالة ماجستير (منشورة إلكترونيا) كلية التربية– جامعة دمشق، سوريا.

٢٤. فرج، أماني أبو الفضل (٢٠٠٢) تحرير المرأة العربية، فلسفة الجندر نموذجا، المرأة وتحولات عصر جديد، وقائع ندوة دار الفكر في أسبوعها الثقافي الثالث، ٢٠– ٢٥ /٤ /٢٠٠٢، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولي.

٢٥. مركز حقوق السكن والإخلاء والحركة الدولية لمراقبة حقوق المرأة"إيوراو" (٢٠١٠) تعليق أولي على حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الطبعة العربية. نيويورك.

٢٦. موسى، رشاد (١٩٩٠) سيكولوجيا الفروق بين الجنسين، مؤسسة مختار للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٧. كامل، عزة (٢٠١٢) النساء في دساتير العالم، مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (آكت). القاهرة.

٢٨. نادر، نجوى غالب و الأحمد، أمل(٢٠٠٥) التنميط الجنسي وعلاقته بنمطي المدرسة المختلطة وغير المختلطة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٢، العدد الأول.

٢٩. وانتروب، باميلا (٢٠٠٦) المخ. مخ الذكر ومخ الأنثى. في "النوع. الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف. مقالات مختارة" ترجمة محمد قدري عمارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

30.-Ali, Jalal, Nady, Reem and Fayez, Sylvana (2011) Gender Gap in Basic Education in Egypt. Faculty of Economics and Political Science, Cairo Unversity.

Empowerment of Women in Egypt: Towards a New Development Parading. Egypt Network for Integrated Development.

38. -El-Hamidi, Fatma (2008) **Trade Liberalization, Gender Segmentation, and Wage Discrimination: Evidence from Egypt**. In: ERF. (Unpublished).
39. -Gbowee, Leymah (2010). **Women as agents of change: Women's participation in post-conflict governance, decision-making and planning**. In: Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation. Dialogues at the Economic and Social Council. United Nations. New York.pp.59-61.
40. -**Khattab**, Moushira (2010**) Reviewing ongoing progress in women empowerment and gender equality**. In:Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation. Dialogues at the Economic and Social Council. United Nations. New York.pp.,25-30.
41. - Koppell, Carla (2010)**The role of women in conflict and post‑conflict situations. . In: Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation**. Dialogues at the Economic and Social Council. United Nations. New York.pp.55-58.

31. -Alazzawi, Shireen (2013) **Did trade liberalization benefit female workers? Evidence on wage and employment effects from Egypt**, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 787, October.
32. -Davis, Geena (2010) **Special event on engaging philanthropy to promote**
33. **women's empowerment and gender equality**. In: Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation. Dialogues at the Economic and Social Council. United Nations. New York.pp.79-80.
34. -Egyptian Center for Women's Rights (2014) **Women Status Report addresses.** the developments in Egyptian women's status in a number of areas in 2014. Cairo.
35. -El-Haddad ،Amirah (2009) **Labor Market Gender Discrimination under Structural Adjustment: The Case of Egypt**. Social Research Center. The American University in Cairo.
36. -El-Haddad, Amirah, (2011)**Female Wages in the Egyptian Textiles and Clothing Industry: Low Pay or Discrimination**?" The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 633.
37. - El Ashmawy, Khalid (2016) **the Social and Economic**

42.- **López**-Ibor,Rocio Albert, Mangas, Lorenzo Escot ، Cornejo, Jose Andres and Briones ،Javier Saiz (2015) **Gender Discrimination in Promotion: the Case of Spanish Labor market**. Univeridad Complutense Demadrid. Madrid. España.

43.-Mohamed, Amal Khairy Amin (2015**) An Analysis of the Gender Pay Gap in the Egyptian Labour Market. Paper prepared for the IARIW-CAPMAS Special Conference "Experiences and Challenges in Measuring Income, Wealth**, Poverty and Inequality in the Middle East and North Africa" Cairo, Egypt November 23-25.

44.- Mizanur Rahman, Khandaker (2013) **Gender Discrimination in Healthcare Spending in Household and Women's Access to Resources: Perspective of Bangladesh**. The University of Tokyo.

45.- Biltagy, Marwa (May 2014) **Estimation of Gender Wage Differentials in Egypt using Oaxaca Decomposition Technique**. Topics in Middle E astern and African Economies Vol. 16, No. 1,.pp17-42.

46.- Pujar, Sandrine (2016) **Gender Inequalities in the Cultural Sector. Creative Europe Programme**. The European Union.

47.-Stewart, Frances (2010) **The fourth domain for gender equality: Decision-making and power**. In: Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation. Dialogues at the Economic and Social Council. United Nations. New York.pp.,31-36.

48.-Said, Mona(2007) **the fall and Rise of Earnings and Inequality in Egypt: New Evidence from the ELMPS, 2006**, The Economic Research Forum (ERF).

49.- Sieverding, Maia (2012) **Gender and Generational Change in Egypt**. A dissertation submitted in partial satisfaction of the Requirements for the degree of Doctor of Philosophy. University of California, Berkeley.

50.-Unicef, Unite for Children (2012**) MENA Gender Equality Profile Status of Girls and Women in the Middle East and North Africa**. United Nation Children's Fund. Regional Office the Middle East and North Africa.

51.-Volart, Berta Esteve (2009) **Gender Discrimination and Growth: Theory and Evidence from India**. Department of Economics. York University.